أولاً: **الإطار المنهجي**

تمهيد:

تلعب الصناعة المصرفية دوراً مهماً في إقتصاديات الدول وقد أدت التطورات الكبيرة والمتسارعة التي تحدث في شتى ضروب الحياة إلي ظهور منتجات مالية جديدة كما زادت إلي تعقيدات كبيرة في البئية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية مما أدي تعرضها بصورة أكبر للعديد من مخاطر الأمر الذي يدفع بالمسؤولين المهتمين بقضايا القطاع المصرفي التي تسلط الضوء بصورة واضحة علي السياسات والإجراءت التي تحقق السلامة المصرفية فكان مبدأ إدارة المخاطر المصرفية التيي صبحت من أهم المجالات التي وجدت إهتماماً كبيراً في الأونة الأخيرة من قبل البنوك المركزية والسلطات الرقابية و إدارة المصارف التجارية بصورة عامة وذلك لان معرفة المخاطر وتقويمها ووضع الإجراءات الكافية لإدارتها بصورة سليمة هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وإزدهار تحقيق أهدافها.

لذا فان الفهم الصحيح في إدارة المخاطر المصرفية والتقويم الذاتي من مخاطر و إجراءات الرقابة عليها أصبحت تمثل خطة الدفع الاول في حماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين علي حد سواء كما أنها قد أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الإستثمار المالي المصرفي وقد ظل ذلك جلياً في متطلبات قدرات بازل الأولي والثانية التي ركزت في مجملها علي إدارة المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها لذا كان لزاماً علي القائمين علي أمر المؤسسات المالية والمصرفية إيجاد الحلول الناجعة للتقليل من تلك المخاطر وذلك بالبحث عن بدائل فعالة تساهم إجابياً في زيادة العائد علي التمويل المصرفي وتقليل الفاقد إلي أقل حد ممكن.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بأنه يوجد قصور في التحليل الائتماني وفي الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية، والتي تسبق عملية منح الإئتمان وعليه يجب التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلي ظهور مشكلة الديون.

وتقديم بعض المقترحات التي تساهم قدر الإمكان في تطوير الائتمان المصرفي بناءاً على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة.

فرضيات البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتعثر المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الإئتمانية والتعثر المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والتعثر المالي.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي تحقيق الأتي:

1. التعرف علي إدارة المخاطر والبنوك التجارية.
2. التعرف علي العلامة المصرفية والبنوك التجارية.
3. التعرف علي المخاطر المالية والمخاطر الإئتمانية ومخاطر التعثر التي تواجه البنوك التجارية.
4. دراسة دور إدارة المخاطر في تفادي ومعالجة التعثر المالي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من دور إدارة المخاطر التي تعمل على الحد من التعثر المالي ومعرفة الوحدات والقواعد التنظيمية ومعرفة المخاطر المتوقع حدوثها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها، وإقتراح الحلول ومعالجتها للحد من التعثر المالي.

أن إدارة المخاطر بدأ إستخدامها في الأونة الأخيرة نسبة لمواجة المنشأة للظروف الطارئة وغير متوقعة.

وأيضاً تنبع أهمية البحث من الدور الفعال الذي تؤديه إدارة المخاطر بأنواعها وذلك بزيادة حجم المشروعات والمؤسسات وتفقد المشاكل المتعلقة بإدارتها، وزيادة التطور التكنولوجي مما أضطر المسؤولين عن المؤسسات علي إستخدام إدارة المخاطر في العديد من المهام أهمها الحد من التعثر المالي.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث ثم الإعتماد على المناهج الأتية:

1. المنهج التاريخي: (للإستدلال بالدرسات السابقة التي في هذا المجال).
2. المنهج الإستنباطي: (للإعتماد عليه في صياغة الفرضيات وكيفية معالجة مشكلة البحث).
3. المنهج الإستقرائي: (لإختبار صحة الفرضيات).
4. المنهج الوصفي التحليلي: (للإعتماد عليه في الدراسة الميدانية وتحليل النتائج).

حدود البحث:

حدود مكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني.

حدود زمانية: (2016)

حدود علمية: دور إدارة المخاطر في الحد من التعثر المالي.

مصادر جمع البيانات:

جمع البيانات الأولية: تتمثل في الإستبيان، الملاحظة، المقابلات الشخصية.

جمع البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب، الروايات، الرسائل الجامعية، المراجع ومواقع الإنترنت.

هيكل البحث:

يشتمل البحث على مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة.

المقدمة:

تشتمل علي الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة المخاطر.

المبحث الأول:

مفهوم ونشأة وأهمية ودور إدارة المخاطر.

المبحث الثاني:

أهداف وأدوات وقواعد وهيكل تنظيم إدارة المخاطر.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتعثر المالي وعلاقته بإدارة المخاطر.

المبحث الأول:

مفهوم التعثر المالي و أسباب التعثر المالي.

المبحث الثاني:

التعثر المالي وعلاقته بإدارة المخاطر.

الفصل الثالث:

يتناول الدراسة الميدانية و ذلك عن طريق مبحثين كما يلي:

المبحث الأول:

نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني .

المبحث الثاني:

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

الخاتمة:

تشتمل علي النتائج والتوصيات.

ثانياً:

الدراسات السابقة:

1. دراسة رحاب حسين عبد الغفور،2000م:

تناولت هذه الدراسة إدارة السيولة في المصارف.

تتمثل مشكلة الدارسة في المشاكل التي تنشأ في محاولة التوفيق بين السيولة والربحية وتكمن في مخاوف بعض المصارف في إستثمار فائض مسؤوليتها حتي لا تتعرض لمشكلة عدم القدرة علي الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل، تراكم سيولة المصارف دون إستثمار يؤدي بها لتفويت الفرصة لتحقيق الأرباح وتخفيض القيمة الحقيقية للأموال غير المستثمرة وخصوصاً في ظروف التضخم.

ووصلت الدراسة إلي نتائج منها لا يقدم البنك بعمل تقريره اليومي للسيولة، ووصلت الدراسة إلي ان البنك لم يكن يقوم بعمل التحليل المالي عن طريق إستخدام النسب المالية السابقة، نسبة السيولة مرتفعة بالمصرف مقارنة بنسبة السيولة الواجب الإحتفاظ بها بموجب قوانين المصرف المركزي والمصارف الأخرى بالبلد ولكن من ناحية ليست كذلك فنسبة التداول المثلي من ناحية النظرية تحسب بان يفوق بعد الأصل أو الأصول المتداولة والخصوم المتدولة أي تكون هذه النسب أكبر من الواحد الصحيح.

كما أوصت بتوصيات منها يجب علي المصرف توظيف نسب السيولة الفائضة لديه وذلك بمحاولة الدخول في إستثمارات مضمونة نسبياً وشراء شهادات المصرف المركزي، يجب عليه القيام بعمل تقرير الموقف اليومي للسيولة المتاحة للإستثمار برئاسة المصرف بالإضافة إلي فروعه وهذا النظام يساعد المصرف في تنظيم سيولتة وإستثماره برفع نسب التمويل من الودائع المتواجدة طرف المصرف لان ذلك يدل علي مقدرته علي توظيف أمواله وهذا جانب هام يركز عليه عملاء المصرف بالإضافة إلي المستثمرين، مشاكل الديون المتعثرة يمكن معالجتها عن طريق توزيع المصرف لإستثمارته وان تكون له إستثمارات ذات درجات مختلفة المخاطر ومحاولة التعامل مع المعترضين أصحاب الودائع المصرفية

الكبرى و النشاط الإقتصادي المتميز، يجب أن يدرس المصرف إمكانية إنشاء وتطوير قسم للبحوث والإحصاء.

2. دراسة محمد الشيخ البخيت: [1]

أثر مخاطر التمويل علي تركيبة الموارد المصرفية.

تمثلت مشكلة البحث في تأثير مخاطر التمويل علي تركيبة الموارد المصرفية في الجهاز المصرفي السوداني، دراسة تحليل متغيرات جذب الودائع الإستثمارية المستقرة. أهتمت الدراسة بدور المصارف في المساهمة بفعالية في إدارة موارد المجتمع. إنتهجت الدراسات المنهج الوصفي الإستقرائي لإستخلاص النتائج في التقارير والمناشير ذات الصلة بموضوع البحث ومن خلال الدراسة تم التوصل إلي نتائج منها:-

- توجد علاقة بين تطور حجم موارد البنك الداخلية ونسبة التعثر بمعدل الإرتباط.
- هنالك علاقة بين صافي الدخل ونسبة التعثر.

وبناءاً علي ذلك قد أوصي البحث بتوصيات منها:-

1. الإستمرار في تدعيم سياسة البنك المركزي الرامية بزيادة رأس المال.
2. ضرورة الموازنة بين الوضع السيولي الجيد والإستثمارات.

1/ محمد الشيخ البخيت(أثر مخاطر التمويل علي تركيبة الموارد المصرفية)، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3. دراسة محمد نور عبد الدائم عبدالرحيم: [1]

تقويم المخاطر وأثرها علي تقرير المراجع الخارجي:

وتمثلت مشكلة الدراسة في خطورة إصدار المراجع تقرير غير صحيح مما يعني مخاطر أعمال أو مخاطر قوائم مالية. هدفت الدراسة إلي دراسة وتقييم وتحليل إدارة المخاطر ومحاولة عكس أثر تلك المخاطر علي تقرير المراجع للأخذ في الإعتبار درجة الأهمية النسبية التي يجب علي المراجع مراجعتها عند تقييم المخاطر.

أهتمت الدراسة بإكتشاف المراجع لمخاطر القوائم المالية وإتخاذ قرارات رشيدة ومهنية علي المدى البعيد وإنتهجت الدراسة المنهج الوضعي والمنهج التحليلي وذلك في تحليل اساسيات الوصول إلي نتائج.

توصل الباحث إلي نتائج منها:-

- هنالك علاقة ذات دلالة واضحة إحصائية بين مخاطر المراجعة ودرجة موثوقية تقرير المراجع.
- كل مازادت المخاطر الكامنة بطبيعة العنصر محل الفحص ذادت مخاطر الرقابة.
- مخاطر الإكتشاف تتبعها (مخاطر العينة ومخاطر غير العينة) لها أثر مباشر علي تقرير المراجع.

كما اوصت الدراسة بتوصيات منها:-

1. من الضروري علي المراجع تقييم مخاطر القوائم المالية قبل التعاقد مع العميل.
2. علي المراجع وضع التدابير المناسبة لتقليل مخاطر القوائم المالية.

1/ محمد نور الدايم عبد الرحيم (تقويم المخاطر وأثرها علي تقرير المراجع الجارجي) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3. وجوب مراعاة الحمولة لأعمال الشركة.
4. ضرورة تقييم مخاطر القوائم المالية ومخاطر العمالة قبل التعاقد مع العميل.

4. دراسة سيد، 2006: [1]

تناولت هذه الدراسة تقديم كفاءة المصارف بالسودان في إدارة السيولة النقدية، تمثل مشكلة الدراسة في هل إستطاعت المصارف التجارية بالسودان من رصد وتحليل التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والتي مصدرها الموارد الخارجية المتمثلة في أنواعها، هل تمكنت المصارف التجارية السودانية أن تفي بالتزامات التي عليها؟ وإلي أي مدى تمكنت المصارف التجارية من تطوير وزيادة حجم الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها بكل سهولة وخاصة القصيرة منها والمتمثلة في صعوبات المودعيين، هل المصارف التجارية تعتمد إعتماداً أساسياً علي الموارد الخارجية؟ وهل إستطاعت أن تشغل الفائض من السيولة النقدية بالصورة المثلي والتخطيط السليم؟.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي صيغة ومفاهيم إدارة المخاطر في البنوك وإهتمت الدراسة بإدارة المخاطر والدور الكبير الذي تقوم به في البنو التجارية، وإنتهجت الدراسة المنهج التحليلي الوضعي.

توصلت الدراسة إلي نتائج منها:-

1. غياب الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية بالسودان.
2. ان المصارف التجارية بالسودان لقد إستطاعت ان تفي بجميع الإلتزامات التي عليها.

1/ سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز (تقديم كفاءة المصارف التجارية في السودان في إدارة السيولة المتقدمة) ، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3. المصارف التجارية بالسودان تمكنت من إستغلال السيولة النقدية الفائضة.

وقد أوصت الدراسة بتوصيات منها:-

- ضرورة خلق آلية للمصاف التجارية تعني بتقييم وقياس السيولة النقدية .
- تلافي ظاهرة تتيح السيولة النقدية يجب إدارة السيولة النقدية بصورة صحيحة والعمل علي إستغلال السيولة النقدية الفائضة.

5. دراسة حازم أحمد حسن علي، 2008م: [1]

تناولت هذه الدراسه مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية.

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة المخاطر الذي تواجه المصرف في عملية التمويل وإلغاء الضوء عليها.

وقد إهتمت الدراسة في إبراز مدى أهمية التمويل بالنسبة للمصرف. وكذلك إنتهجت الدراسة المنهج الوضعي التحليلي. منهج دراسة الحالة في علاج مشكلة البحث.

كما أنها توصلت إلي نتائج منها :-

- أن حجم التمويل كان ضعيفاً في الفترة (2006-2005م).

أن درجة المخاطر خلال هذه الفترة لم تشكل نسبة كبيرة و إنما هي إنخفاض مستمر وان البنك أتبع سياسات واضحة لإدارة مخاطرالتمويل.

وبناءاً علي تلك النتائج أبرزت التوصيات التالية:-

- لا بد للبنك من التوسع في التمويل للقطاعات المختلفة.
- العمل علي تحقيق الأرباح وتخفيض حجم المصروفات.
- الإهتمام أكثر بصيغة المضاربة لانها تعتبر من اهم صيغ التمويل المستخدمة.

1/ حازم أحمد حسن علي (مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

6. دراسة محسن محمود عبدالقادر عمر العمراني،2006م: [1]

تناولت أثر مشكلة السيولة النقدية للموارد والإستخدامات في الجهاز المصرفي.

تمثلت مشكلة الدراسة في مشكلة السيولة النقدية وأثرها علي موارد وإستخدامات الجهاز المصرفي، وقد هدفت إلي التعرف علي الجهاز المصرفي ودوره في التنمية وأثر السيولة علي موارده وإستخداماته. أهتمت الدراسة في أن السيولة النقدية هي نقطة جدال كبري في الأونة الأخيرة وخصوصاً في البنوك السودانية. وقد إنتهجت الدراسة المنهج الوضعي التاريخي وبحوث ذات صلة بموضوع الدراسه وتوصلت الدراسة إلي نتائج منها:-

1. عدم فعالية الجهاز المصرفي في مواجهة مشكلة السيولة من خلال الإحتفاظ بالسيولة النقدية .
2. الإستخدام الغير كفء للسقوفات الائتمانية.
3. ضعف النوعية المصرفية لجمهور المتعاقدين مع المصارف.

كما أوصت الدراسة بتوصيات منها:-

- ضرورة القيام بالزيادة لرؤوس أموالها.
- ضرورة توازن المصارف بين الربحية و السيولة النقدية.
- إدخال وسائل التقنية المصرفية وتدريب وتأهيل العاملين.

1/محسن عبدالقادر العمراني (أثر مشكلة السيولة لموارد الإستخدامات في الجهاز المصرفي) ، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

7. دراسة عباس أحمد العباس عبدالرحيم(2)،2006م: [1]

تناولت اثر إدارة المخاطر في حل مشاكل السيولة بالمصارف السودانية. وتمثلت مشكلة البحث في أن إدارة المخاطر بإعتبارها إدارة حديثة النشأة والتكوين وقيامها بدور كبير في تقليل وإحتواء المخاطر المصرفية المختلفة وهذا يجعل من الصعوبة بإمكانه السيطرة عليها من عقب إدارة المخاطر داخل البنك.

هدفت الدراسة إلي السعي لمعرفة المشاكل التي لإدارة المخاطر علي سيطرتها في نسبة السيولة داخل البنك. واهتمت الدراسة بأهمية إدارة المخاطر والدور الذي تقوم به الآن في البنوك التجارية. وقد انتهجت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي والمنهج المقارن.

توصلت الدراسة إلي نتائج منها تبني قصور إدارة المخاطر بالبنك في إحتواء وتقليل مخاطر السيولة والسحب التي يتعرض لها البنك، وأوضحت الدراسة ان نقص السيولة والسحب المفاجئ للودائع وعدم معرفة نسبة السيولة من المخاطر التي يواجهها البنك.

وأثبتت الدراسة أن الهدف من إدارة المخاطر بالبنك هو تحقيق أهداف البنك والمساعدة في تقليل وإحتواء مخاطر السيولة بالبنك وتنفيذ السياسة للبنك الداخلية وبنك السودان المركزي.
كما اوصت بتوصيات منها: ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر بالبنك، والقيام وتحليل المشاكل المالية المختلفة، والعمل علي تقليل المهام المالية بين الإدارة المالية وإدارة المخاطر.

8. دراسة فايزة الهادي يوسف،2014م:

تناولت أثر المخاطر التمويلية في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة. وتمثلت مشكلة الدراسة في أثر المخاطر التمويلية في السيطرة علي التعثر في المشروعات الصغيرة.

1/ عباس أحمد العباس عبد الرحيم (أثر إدارة المخاطر في حل مشاكل السيولة بالمصارف السودانية) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

أنتهجت الدراسة المنهج الإحصائي والقياسي في تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلي نتائج منها: علي المستفيدين من التمويل للمشروعات الصغيرة أن يوظفو مبلغ التمويل في المشروعات ذات العائد الاقتصادي السريع حتي يتلافو مشكلة التعثر المالي علي المؤسسات المالية المنوط بها عليه التمويل الأصغر ان ينفذو سياسات البنك المركزي بالصورة السليمة والوقت المناسب حتي لا يتعزر المستفيدين من التمويل الأصغر.

9. دراسة إبتسام،2004م: [1]

تمثلت مشكلة البحث في معاناة الجهاز المصرفي من شح السيولة الناتج عن شرب النقود والودائع منه. وقد أنتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي وتوصلت إلي نتائج منها:

- هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلي ضعف المعاملات والتعامل مع الجهاز المصرفي، علي الرغم من ان المصارف تلعب دور التسرب الودائع إلا أنها لها أساليبها الخاصة في إستقطاب الودائع.
- تعاني المصارف السودانيه من تدني الودائع بالنسبة لأحجام الجمهور في التعامل معها.

كما اوصت بتوصيات منها : ضرورة تعامل الجمهور مع المصارف المحافظة علي اموالها ومدخراتهم، وجذب المصارف للأموال خارج الجهاز المصرفي بإستخدام أحدث التقنيات لتتوافق مع عصر العولمة ومواكبة التطور العلمي، والعمل علي تغيير تركيبة ودائع البنوك لصالح الإستثمار.

1/ إبتسام مصطفى العبد وآخرون (ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي ، الأسباب والحلول) بحث لنيل درجة البكلاريوس ، معهد المصارف العالي لدراسات المصرفية .

10. دراسة نهى عبدالرحيم،2005: [1]

تناولت أساليب تغطية مخاطر التمويل. وتمثلت مشكلة البحث في أساليب تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية، وهدفت الدراسة إلي معرفة انواع المخاطر في التمويل وكيفية تحليلها وطرق قياسها، وتقييم الدور الذي تقوم به السياسات الرقابية للبنك المركزي لتقليل المخاطر في التمويل، وتقييم الأسس السليمة لتغطية المخاطر في البنوك التجارية.

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات الحقبة الاولية والثانوية والمنهج التاريخي بدراسة الحاضر وتصوير المستقبل. وقد توصلت الدراسة إلي نتائج منها: يتم إستخدام طرق في تحليل طرق مناسبة في تغطية مخاطر التمويل، سياسة التمويل المستخدمه في البنوك مستمدة من سياسات البنك المركزي ومتكاملة معها، الأهتمام بتدريب العاملين علي الرغم من أهميته لا يرتفع للمستوى المطلوب.

11. دراسة مشاعر عوض، 2007م: [2]

تناولت الدراسة أثار تمويل المؤسسات المالية والمشروعات الصغيرة. وتمثلت مشكلة الدراسة في أثار تمويل المؤسسات والمشروعات الصغيرة، وقد هدفت الدراسة إلي إبراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة.

ومن ثم إزالة الفقر والعمل علي تخفيف من حده، وأنتهجت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي وذلك لتحليل المعلومات بغرض الوصول إلي النتائج التي تسعى الدراسة إلي تحقيقها عن طريق إستخدام الأساليب الإحصائية بالإضافة للمنهج الوصفي.

1/ نهى عبدالرحيم يعقوب سليمان (أساليب تغطية التمويل في البنوك التجارية) رسالة ماجستيرتكاليف ومحاسبة إدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2/ مشاعر عوض (آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة) رسالة ماجستير في المحاسبة المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

وقد توصلت الدراسة إلي نتائج منها: التمويل المقدم في المؤسسات التجارية و المتخصصة للمشروعات الصغيرة ضئيل جداً عند مقارنته بالتمويل المقدم للقطاعات الأخرى، حجم التمويل له أثر كبير ودور رئيسي في نجاح المشروعات الصغيرة.

ويعتبر التمويل الأصغر عنصراً هاماً لإستراتيجية تقليل الفقر لأن تمليك الأصول وتقديم الأموال نشأت تمكين الفقراء من زيادة الدخل.

12. دراسة نصر الدين رمضان 2013م: [1]

دور المعلومات المحاسبية والمالية في إعادة مخاطر السيولة. وتمثلت مشكلة الدراسة في ماهو حجم وطبيعة الودائع داخل البنوك وما حجم السيولة في البنوك التجارية.

وهدفت الدراسة إلي بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة. وتنبع أهمية هذه الدراسة من إثراء المعرفة العلمية والعملية داخل البنوك والمجتمع حول مدى إستقرار مخاطر السيولة.

أنتهجت الدراسة المنهج التحليلي لإجراء المعالجات الإحصائية اللأزمة.

13. دراسة عبد العال، 2006م: [2]

تناولت هذه الدراسة الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر علي السلامة المصرفية وتمثلت مشكلة البحث في كيف تواجه المصارف المخاطر وما مدى ملائمة البئية المصرفية السودانية لإدارة المخاطر؟

1/ نصر الدين رمضان (دورالمعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.

2/ عبدالعال أبراهيم بابكر (الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر علي السلامة المصرفية) رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

هل تتبنى المصارف أدوات وأساليب فنية لقياس أحتمالية وقوع الخطر؟ وما هو أثر المخاطر علي المركز المالي للمصرف؟.

قد توصلت الدراسة إلي نتائج منها: أن عملية إدارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية بواسطة معيار Camel تؤدي إلي علاج الضعف الذي يعاني منه المصرف، تتعرض المصارف إلي مخاطر تؤدي إلي عدم قدرتها علي الإستمرار.

كما أوصت الدراسة بتوصيات منها: تبني سياسة إقتصادية تكفل خلق البئية المصرفية السليمة من خلال تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، الإستمرار في تحسين وسائل الرفاهية المصرفية، إيجاد مصارف ذات قاعدة مالية وإدارية عالية تستطيع المنافسة في ظل ظروف العولمة، وتنمية السوق المالية وتشجيع الإستثمار، و خفض معدلات النقد وضبط المصروفات الإدارية، وتطوير النقدية المصرفية بالمصارف والإهتمام بالتدريب في مجالات الرقابة الحديثة وإدارة المخاطر.

المبحث الأول

مفهوم ونشأة و أهداف إدارة المخاطر:

لقد أختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر ونظراً لإختلاف الزوايا التي ينظر منها، وكذلك مفهومها بمفاهيم أخري كالتأمين وغيرها، بالإضافة الي التطورات التي طرأت علي التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية ساهمت في بلورته في عدة أشكال وأصناف متعددة.

أولاً:

نشأة ومفهوم إدارة المخاطر.

الفرع الاول:

نشأة إدارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من أندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية النظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الإعتماد علي إدارة التأمين إلي فكرة أدارة المخاطر المعتمد علي علم الإدارة في تحليل التكلفة والفائدة والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي وأتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد حيث كان أول ظهور في مجلة هارفرد عام 1956 حيث طرح المؤلف أنزاك فكرة مختلفة تماماً وهي أن شخصاً مابداخل المنظمة ينبقي أن يكون مسؤولاً عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. وفي عام 1975 تحول أسمها إلي جمعية إدارة المخاطر والتأمين وكان التغيير إشارة إلي أن تحول ما يجري حيث بدأت جمعية أدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة إسمها (إدارة المخاطر). كما كان يقوم قسم التامين في رابطة الأدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريقة من التقارير والدراسات بمساعدة مديري المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدارس لهذ البرنامج في 1973 وأصبح الأسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثير من المفاهيم التي تنشأ في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلي عالم الأعمال وتطبيقها فيه.

الفرع الثاني:-

مفهوم إدارة المخاطر:

هنالك عدة تعاريف لإدارة المخاطر من بينها:-

التعريف الأول :-

إدارة المخاطرعبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلي حد أدنى [1]

التعريف الثاني:-

هي تنظيم هياكل يهدف إلي مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق إكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع إختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب [2]

التعريف الثالث:-

إدارة المخاطرعبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد وتحليل الإستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع علي تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إجابية وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة [3]

---

1. أحمد المغربي، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، 2008م، ص 32
2. طارق حماد عبدالعال، إدارة المخاطر ص 50
3. مرجع سابق ص 51

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص مايلي :-

- إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط فنشاطاتها ينبغي أن تتضمن أصول المساهمين وحماية عوائدهم.
- المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة الطورئ أو في حالة خسارة مواردها.
- إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقيم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة أو يمكن أن تتعرض له المؤسسة في المستقبل ومن ثم تطوير الإستراتيجيات.

المفاهيم المتداخلة مع مفهوم إدارة المخاطر:- (1)

تنقسم هذه المفاهيم إلي:

1. مفهوم الأمن الصناعي.
2. مفهوم نظام الوقاية.
3. مفهوم إدارة الأزمات.

1. مفهوم الأمن الصناعي:-

هنالك عدة تعاريف للأمن الصناعي منها:-

أ/ يرجع مصطلح الأمن Security إلي كلمة اللاتينية Se-curus ومن Cure التي تعني العناية ويوجه علاقات مصطلح الأمن يعبر عن التحرر من الخطر أو إستعراض القوة والقدر على الإستجابة للتهديدات أو عرقلتها.

ب/ يعرف الأمن الصناعي علي أنه هو العمل علي تقليل الحوادث في الصناعة والتكاليف للإصابة الناتجة عنها، والتي تتناسب تناسباً طردياً مع عدد الحوادث والإصابات وذلك بغرض حماية العمال وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

1/ أحمد المغربي، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، 2008م، ص 92-109

ج/ ويعرف أيضاً علي أنه توفير مايلزم من الشروط الفنية والإجراءات التنظيمية في بيئية العمل وجعلها آمنة وصحيحة بمعنى أنه لا تقع فيها حوادث ولا تنشأ عنها إصابات مهنية أي إنما يكفل حماية مقومات الإنتاج المادية والبشرية، وتتمثل أهمية الأمن الصناعي داخل المؤسسة في أنه أصبح هو الدرع الوقائي لمقومات الإنتاج من الأضرار والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملية الإنتاجية.

ومن خلال هذا يتبين أن مفهوم الأمن الصناعي يلتقي مع مفهوم أدارة المخاطر في نقاط ويختلف معها في نقاط أخرى، اما النقاط المشتركة بينهما مثلاً هو أن كلاهما يهتمان بدراسة وتتبع المخاطر و التي من نشأتها تؤثر علي سير العمل وكذلك علي مختلف الأنشطة الفعالة داخل المؤسسة. ويختلفان في نقاط أخري منها ان الأمن الصناعي يركز أكثر علي التعامل مع الأخطار الناتجة عن المحيط الداخلي وما يتعلق بالعمليات التشغيلية المرتبطة بالإنتاج وعلاقته بالعنصر البشري من خلال العمل علي تقليل إلي الحد الأدنى للمخاطر المرتبطة بحوادث العمل مثلاً، أما إدارة المخاطر تركزعلي تحليل المخاطر المرتبطة بعوامل البيئية الداخلية والخارجية معاً.

2. مفهوم نظام الوقاية:-

وهنالك عدة تعاريف لمفهوم نظام الوقاية من أهمها:-

1/ هو نظام يهدف إلي توفير مايلزم من الشروط والمواصفات الفنية والإجراءات التنظمية في بيئية العمل لجعلها صحيحة وأكثر أمناً حتي لا تقع فيها حوادث وإصابات مهنية وذلك بقصد حماية مقومات الإنتاج المادية والبشرية.[1]

2/ كما ينظر إليه علي أنه كل الإجراءات التي تتخذ لمنع أو تقليل حوادث العمل والأمراض المهنية كما يقدم جميع وسائل الوقاية ويوفر الظروف المناسبة للعمل.[2]

---

1. د.إدوارد ب.بورودزيكيس،ترجمة د.أحمد المغربي،مرجع سابق ص 88.

2. بوزيدي لمجد ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تحت جامعة احمد بوقرة ،بومرداس ،DOUDAH)عنوان إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة 2009-2008 ،ص 101.

وهنالك عدة أهداف لهذا النظام منها:

أ/ حماية العنصر البشري من خلال توفير مجموعة من الشروط والوسائل التي تجعل العمال في حماية آمنة من الأخطار وحوادث العمل، وذلك لأن الكفاءات والمهارات البشرية التي تتضمنها المؤسسة تعتبر الدعاية الأولي للعملية الإنتاجية.

ب/ حماية عناصر الإنتاج المادية من الأهداف الأساسية لنظام الوقاية، وكذلك حماية وصيانة عناصر الإنتاج المادية من الآلات وتجهيزات ومعدات ومرافق ومباني والمنتجات من التلف والضرر الذي يمكن أن يلحق بها جراء حوادث العمل.

ج/ بالإضافة للمحاسبة المادية التي يمكن أن تحققها الوقاية من الحوادث، توجد هنالك أهداف أخري غير واضحة، لها تأثير علي الأرباح وقدرة المؤسسة علي النمو والبقاء برغم صعوبة تقيمها مادياً.

3. مفهوم إدارة الأزمات:-

تكون المؤسسة أسيرة سلسلة من الأزمات والمشكلات بسبب سوء التخطيط وعدم العناية بالتوقع وأيضاً إنخفاض فعالية المواجهة وبالتالي فأن المؤسسة لا تختار ما تفعله، وإنما يفرض عليها ما تفعله وأولوية أمورها لا تحددها هي وإنما الأزمات المتتالية وبالتالي فبدلاً من تديرها هي الأزمات تصبح مدارة بالأزمات.

وتعرف الأزمة علي أنها خلل يؤثر تأثيرا مادياً علي النظام كله و أنه يهدد الإفتراضات الأساسية التي يقدم عليها هذ النظام إدارة الأزمات هي إدارة الأزمة زاتها للتحكم في ضغطها وفي مسارها وإتجاهاتها وهي إدارة عملية رشيدة تقوم علي البحث والحصول علي المعلومات والمعرفة وأستخدام المعلومات المناسبة كأساس للقرار المناسب، وهي كذلك أدارة تقوم علي التخطيط والتنظيم والرقابة والبعد عن الإرتجالية والعشوائية. وللتعرف علي الفرق بين إدارة الأزمة إدارة المخاطر يتطلب ضمنياً ضرورة التفريق بين مفهومي الخطر، فالخطر هو مفهوم كما رأينا مرتبط أكثر بعنصر عدم التأكد, أما الأزمة فهي مفهوم يعبر عن

شئ حدث فعلاً، كما أن الخسارة الناتجة عن الخطر هي خسارة محتملة اما في الازمة فهي أكيدة، أما تأثير الأزمة فهو تأثير أوسع من تأثير الخطر.

ثانياً:

أهداف إدارة المخاطر: [1]

تتمثل أهداف أدارة المخاطر في الآتي:-

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها يتمثل الهدف الرئيسي لها في الوصول إلي إطار مقترح لهئية إدارة المخاطر لتقيمها بأدراة المخاطر من خلال عمليات فحص وتحديد وتحليل وتقييم المخاطر من جانب، ودعم وتعزيز القدرة علي مواجهة المخاطر بشكل عام من جانب آخر، ودمج منظور إدارة المخاطر في صلب الأنشطة وتخصيص هيئة مستقلة قائمة علي هذا العمل داخل المنظومات ويتضمها التنسيق الإداري القائم للمنظمة وتنبسق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:-

1/ تقييم الوضع الراهن للإستراتيجيات بمواجهة المخاطر، وبيان نواحي القصور في الممارسات العملية المرتبطة بفحص وتقييم المخاطرات.

2/ تقييم إمكانية الكيانات وأساليبها وخططها، وبيان أوجه القصور في القرارت ذات الصلة بفحص وتقييم المخاطر ومواجهة المخاطر.

3/ التخطيط الفعال لمواجهة المخاطر ذات الدرجة العالية والمرتفعة وفق إستراتيجية محددة وفعالة ومعتمدة من خبراء متخصصين في مجال إدارة المخاطر.

1/ خالد وهيب الراوي ،ادارة المخاطر المالية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان،2006م،ص12

4/إنشاء إدارة تختص بإدارة المخاطرات، وتقييم عمليات المخاطر و الوقوف علي قدرات المؤسسات، وتقييم عمليات المخاطر في ضوء الدراسة، وتضمينها للهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسة او المنظمة، وإعتماد مخصصاتها المالية التي تكفل لها القيام لمهامها علي الوجه الأمثل.

5/ مراجعة ومراقبة الأساليب المتبعه في تحليل وتقييم المخاطر كما يكفل التطوير المناسب لهذه الأساليب ومتابعة ما يسجد من مخاطر أخرى.

6/ مراجعة ومراقبة أستراتيجيات التدخل في عمليات الإستجابة للمخاطر وتطويرها بالشكل المناسب كلما دعت الضرورة لذلك.

7/ مراقبة المخاطر للحالة والتي تمت دراستها ومتابعة مراحل تصويرها للتطوير عمليات الأستجابة لها حتي الوصول عل إحدي النهايتين و التي تقتضي أولاهما بخروج من دائرة الخطورة بشكل مناسب أو بضرورة تغير أستراتيجية المواجهة و قد يدلل ذلك وجود قصور ما قد يكون في عمليات التقييم أو في عمليات المتابعة الصيغة، او التطوير في النهج والممارسات بما يكفل التوافق بين الاهداف وطبيعة النشاط وإستراتيجية المواجهة.

8/ توضيح أثر المتغيرات علي تطوير دور هيئة إدارة المخاطر من خلال تحديث وتطوير أساليب الدراسة وتحليل وتقديم المخاطر وفقاً لنوع التطوير الذي يطرا علي نوعية المخاطر مما يستتبع تطوير ممارسات إجراءات التعامل مع دراسة المخاطر.

9/ المساعدة علي تحقيق الإستراتيجة الخاصة بتخطيط الأعمال وإدارة المخاطر.

10/ تعزيز التركيز علي المراجعة والمراقبة الداخلية وتقييم الاحتياجات والتخطيط في ضوء نشاطها في إدارة المخاطر.

11/ التعرف علي المخاطر المستحدثة والمحتملة و تضمينها للخطط و الإستيرتيجيات الخاصة بإدارة المخاطرة.

12/ حل المشاكل في وقت مبكر مما يجعل تكلفة التعامل مع المخاطر أقل.

13/ إعداد خطط طوارئ حيث أن ذلك يعتبر ضرورياً للمؤسسات والكيانات بصفة عامة.

المبحث الثاني

أدوات وقواعد وهيكل تنظيم إدارة المخاطر و خطوات عملية إدارة المخاطر:

أولاً:

أدوات و قواعد إدارة المخاطر

❖ أدوات إدارة المخاطر:-

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من نشأتها تقليل أمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المال المترتب علي الخسارة المتكبدة إلي الحد الإدنى ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة من إدارة المخاطر الي:

1/ التحكم في المخاطر:-

ويشمل أساليب التحكم في المخاطرة، وتحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلي تقليل المخاطرة، حتي من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وايضاً الوقاية.

2/ تمويل المخاطرة:-

يركز تمويل المخاطر علي ضمان إتاحه الأموال لتعويض الخسائر التى تحدث فيأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسيه شكل الإحتفاظ أوالتحويل وعند تتقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطره معينه يجب علي مدير إداره المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتمله واحتمال حدوثها والموارد المتاحه لتعويض الخساره ان قدر لها ان تحدث' كما يجب تقيم عوائد وتكاليف اتباع مثل هذا المنهج من اتخاذ القرار باستخدام المعلومات المتاحه.

❖ **قواعد إدارة المخاطر**

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة ثم توجيه إهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية إتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، وقد كان من اول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من

القواعد وهذه القواعد هي أبسط مبادئ تحتكم الي حسن الإدراك والفطرة وتطبق علي مرافق المخاطرة.

1/ لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته:- [1]

القاعدة الاولي و الإهم في الثلاث قواعد هي ان لا تجازف بأكثر مما لا تستطيع تحمل خسارته ورغم أن هذه القاعدة لا تقوول لنا بالضرورة ما ينبغي علمه بشأن مخاطرة معينه، إلا انها تقول أي المخاطر يجب القيام بشئ حيالها وان بدأنا بالقرار بانه عندما لا يتم عمل شئ حيال مخاطرة معينه، تحتفظ المؤسسة بأحتمال نشؤ خسارة من تلك المخاطر فان تعزيز المخاطر التي يجب عمل شئ بشانها خلاصة تعزيز أي المخاطر لا يمكن الإحتفاظ بها. ان العمل الأهم في تعزيز أي المخاطر تتطلب عملاً محدداً وهو الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطرة وبعض الخسائر يمكن أن تكون مدمرة إقتصادياً حيث تأتي بالكامل علي أصول المؤسسة في حيث يتضمن البعض الآخر عواقب مالية ثانوية فقط ، وان كانت الخسارة المحتملة القصوي من التعرض لمواقف ما كبيرة لدرجة أن ينتج عنها خسارة غير محتملة، فأن الأحتفاظ لا يكون واقعياً والشدة المحتملة يجب تقليلها إلي مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل المخاطرة اما اذا تعذر تقليل الشدة للمخاطرة فانه يجب تفاديها، ومسألة حجم المخاطرة التي يمكن الإحتفاظ بها بأمان مسألة معقدة وفنية حيث يرتبط مستوى الإحتفاظ بالمخاطرة الفردية إرتباطاً بالقدرة الكلية علي إحتمال الخسارة ويتوقف ذلك بدوره علي التدفق النقدي للمؤسسة وإحتياطاتها السائلة و قدرتها علي زيادة التدفق النقدي في حالة الطوارئ وبالنسبة لكل المؤسسسة يمكن تغطيه بعض الخسائر من التدفق النقدي بينما يتطلب البعض الآخر من الإحتياطات النقدية. في حين في حالات أخرى الإفتراض وبعض الخسائر قد تكون اكبر من قدرة هذه الإحتياطات علي إحتمالها ومن الواضح ان المبلغ الذي تستطيع المؤسسة تحمله سوف يتفاوت من مؤسسة لأخرى. كما يتفاوت المستوى أيضاً بمرور الوقت تبعاً للموارد التي قد تكون متاحة وقت حدوث الخسارة.

---

1 / طارق حماد عبد العال ،مرجع سابق ،ص(102)

2/ فكر في الإحتمالات:-

أن الفرد الذي يمكنه أن يقرر إحتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة في حين يحدث العكس عند أفتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فأن إحتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة اقل اهمية من الشدة المحتملة أذا حدثت خسارة وحتي عندما يكون إحتمال الخسارة ضعيفاً فأن الإعتبار الاساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بان الإحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد الإعتبارات عند تعزيز ما يجب عنه عمله بشان تلك المخاطرة فمثلما تشير الشدة المحتملة للخسارة إلي المخاطرة التي عمل الشئ بشانها فأن معرفة ما اذا كان إحتمال حدوث الخسارة ضعيفاً أم معتدلاً أم مرتفعاً جداً يمكن ان تساعد مدير المخاطر في تقرير مايجب عمله بشأن مخاطر معينة.

وهذه القاعدة تشير إلي ان إحتمال حدوث الخسارة قد يكون عاملاً مهماً في تقرير ما يجب عمله حيال مخاطرة معينه ولكن أي مخاطرة أستخدم الأحتمالات في إتخاز القرارات لإدارة المخاطر مقصورة علي تلك المواقف التي لا تتعارض فيها القرارات المراد دراستها مع القاعدة الاولي لإدارة المخاطر وهي تلك:-

لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته قاعدة. [1]

تفرض هذه القاعدة علي مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون أحتمال وقوعها ضئيل جداً وان يأخذها في الحسبان لأنها اذا وقعت قد تحدث أضرار جسيمه بالمؤسسة مثال:

أذا كان إحتمال وقوع خسارة ماهو واحد في الميليون فيمكن الإحتفاظ بالخطر أذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة جداً، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن حدوثة جسيمة فيجب علي مدير المخاطر آنذاك إحتواء الخطر إلي جهة قادرة علي مواجهته كالتأمين أوإسلوب مع الخسارة.

1/ د.اسامة عزمي سلام ،د.شقيري نوري موسى ،إدارة الخطر والتامين ،مرجع سابق

3/ لا تجازف بالكثير مقابل القليل:-

تقتضي القاعدة الاولي في جوهرها ان تكون هنالك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود علي التحول.

وينبغي عدم إحتفاظ المخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للإقساط المتوفرة من خلال الإحتفاظ القليل. من ناحية تحدي في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعاً بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة في هذه الحالات تمثل الاقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل.

القاعدة لا تخاطر بأكثر مما تستطيع بحمل خسارته، تفرض مستوى أقصي علي المخاطرة التي ينبغي الإحتفاظ بها، إلا أن قاعدة لا تخاطر بأكثر مقابل القليل تقترح ان بعض المخاطر الادنى من مستوى للإحتفاظ الاقصى واحد لكل المخاطر حيث يتم تحديد المستوى الفعلي للإحتفاظ كل مخاطرة علي أساس التكلفة و العائد.

ثانياً:

هيكل وتنظيم إدارة المخاطر:- [1]

1/ سياسة إدارة المخاطر:-

يجب علي سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة ان تضع منهجها وميولها تجاه المخاطر وكذلك منهجها في إدارة المخاطر كما يجب علي سياسة المخاطر تحديد المسؤليات تجاه إدارة المخاطر داخل المؤسسة كله.

ترتبط بعمليات إدارة المخاطر مجموعة مندمجة من الادوات والتقنيات يتم إستخدامها في المراحل المختلفة للنشاط وللعمل بشكل فعال، تتطلب عملية أدارة المخاطر :-

- إلتزام الرئيس التنفيذي ومدراء المؤسسة.
- توزيع المسؤليات داخل المؤسسة.
- تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالمخاطر من قبل أصحاب المصلحة.

1/ الجمعية المصرية لإدارة الخطر،مرجع سابق.

2/ دور مجلس الإدارة:-

يقع علي عاتق مجلس الإدارة مسؤلية تحديد الإتجاه الإستراتيجي للمؤسسة، وخلق بيئية وهياكل أدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة.

يجب كحد أدنى ان يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية مايلي:-

- كيفية إدارة الأخطار.
- طبيعة ومدى حجم الاخطار المقبولة التي تستطيع الشركة تحملها ضمن نشاطها الخاص.
- إحتمالية تحقق تلك الاخطار.
- قدرة الشركة علي تخفيض إحتمال تحقق المخاطر تؤثر علي النشاط.
- تكاليف وعوائد المخاطر وانشطة التحكم في المخاطر المطبقة.
- فعالية عملية إدارة المخاطر.
- الأثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة علي المخاطر.

3/ دور وحدات العمل :-

تضمن مايلي:

- ✓ تتحمل وحدات العمل المسؤولية الاولي في إدارة المخاطر علي أساس يومي.
- ✓ تعتبر وحدات العمل مسؤولة عن نشر الوعي بالمخاطر داخل نشاطهم كما يجب تحقيق أهداف الشركة من خلال نشاطهم.
- ✓ يجب أن تضع إدارة المخاطر موضوع للإجتماعات الدورية للإدارة وذلك للاخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليلي فعال للخطر.
- ✓ يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من تمويل إدارة المخاطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتي إنتهاء المشروع.

4/ دور وظيفة إدارة المخاطر:

أعتماد علي حجم المؤسسة, قد تتحمل وظيفة إدارة المخاطر أعباء إضافية وتتحول من مؤيد للخطر يعمل جزء من الوقت إلي قسم لإدارة المخاطر يعمل طول الوقت, ويجب ان تتضمن وظيفة إدارة المخاطر مايلي:

- ❖ وضع سياسة وإستراتيجية أدارة المخاطر.
- ❖ التعاون علي المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- ❖ إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.
- ❖ تصميم ومراجعة عمليات إدارة المخاطر.

5/ دور المراجع الداخلي:

قد يختلف دور المراجع الداخلي من مؤسسة لأخرى, وعملياً قد يضمن دور المراجع الداخلي كل أو بعض مايلي:-

- o تركيز عمل المراجع الداخلي علي الأخطار الهامة, التي يتم تحدايدها بواسطة الإدارة, ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة.
- o منح الثقة في إدارة المخاطر.
- o تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر.
- o تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
- o تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة و المتابعة الداخلية...الخ بغرض تحديد الدور الأكثر ملائمة لمؤسسة معينة, يجب علي المراجع الداخلي التاكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الإستقلالية والموضوعية.

ثالثاً:

خطوات عملية إدارة المخاطر:-

يمكن توضيحها كالأتي:-

1. تحديد الأهداف والغايات.
2. فحص الخطر ويشمل تعريف الخطر ووصف الخطر وتقرير الخطر وتقييم الخطر.
3. تحديد البدائل وإختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الخطر
4. تنفيذ القرار والتقييم والمراجعة.

علاقة إدارة المخاطر بإدارات وأقسام المؤسسة:- [1]

أولاً:

علاقة إدارة المخاطر بإدارة الإنتاج والعمليات:-

إن من اهم الروابط بين هاتين الإدارتين مايلي:

- تعمل إدارة المخاطر علي تأمين إدارة الإنتاج ضد أخطار الحوادث المحتملة التي قد ينجم عنها خسائر مادية كبيرة تؤثر مباشرة علي المركز المالي للمشروع او قد تؤدي إلي هلاكه.
- تشترك الإدارتين في تغيير برنامج الحماية والأمان.
- تحدد أدارة المخاطر وسائل الحماية والامان داخل إدارة الإنتاج.
- تشترك إدارة المخاطر مع إدارة الإنتاج في تحديد أماكن الألآت والمخازن والمشروعات ومراكز التهوية والتبريد والإضاءة وتزويد عناصر الطاقة الإنتاجية وأفضل الوسائل المانعة للخطر.
- تقوم إدارة المخاطر بالتفتيش المستمر علي مستودعات التخزين والتعبئة للتأكد من تخزين المواد الأولية بطريق سيلمة تحفظ لها جودتها.
- تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المستمرة علي مراحل الإنتاج.
- تقوم إدارة المخاطر علي المراقبة المستمرة علي وسائل الحماية والامن للتأكد علي صلاحيتها وسلامتها.

---

(1)علي فلاح الزغبي ـ جامعة الزيتونة الاردنية ـ جامعة الاسراء الخاصة، دور إدراره المخاطر في تعزيز عملية اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي (دار النشر الاستطلاعيه) بحثر مقدم للمؤتمر العلمي السنوي جامعة الزيتونة الاردنيه 2007م، ص13.

ثانياً:-

علاقة ادارة المخاطر بإدارة شؤون الموظفين:

إن من أهم الروابط بين هاتين الإدارتين مايلي:

- يمكن أن تشترك إدارة المخاطر مع إدارة الأفراد في إختيار العاملين.
- تشترك الإدارتين في تقرير التعويض المناسب للعاملين.
- تشترك الإدارتين في برامج الإعداد والتدريب الذي يؤدي إلي تطوير المهام لدي الافراد العاملين في المشروع وزيادة المقدرة لديهم في التحكم ببعض الاخطار وتلافيها كلياً.
- تشترك الإدارتين في تحديد المزايا التي تمنح العاملين في حالات الامراض والبطالة والإصابات الناتجة عن العمل والتقاعد.
- تشترك أيضاً في تنفيذ برنامج الأمان.
- تزود إدارة شؤون الأفراد إدارة المخاطر بتصنيف ملائم عن العاملين علي حسب طبيعة أعمالهم الأمر الذي يؤدي إلي تحديد مقدار التعويض المستحق لكل عامل عند تحقق ظاهرة الخطر.

ثالثاً:

علاقة إدارة المخاطر بإدارة الشؤون المالية:-

أن من اهم الروابط بين هاتين الإدارتين مايلي:

- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر ببيانات تفصيلية عن الأسعار والعمالة والوقت الضائع والسلعة التالفة ومعدلات تعطل الالآت من المعلومات التي قد تساهم في تقليل المصروفات.
- تشترك الإدارة في حساب أقساط التأمين ومتابعة سداده بإنتظام .
- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بقوائم مالية علي صورة ميزانيات تقديرية للأخطار المتوقعة في المستقبل وقيمة تكاليف إدارتها.

- تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بمعلومات تتضمن قيمة المواد الأولية وقيمة المنتجات وقيمة التلف, الأمر الذي يحمل إدارة المخاطر علي إعادة النظر في الوسائل المتبعة في وحدة التخزين والعمل علي معالجتها.
- تقوم الإدرة المالية بتزويد إدارة المخاطر بمعلومات دقيقة عن ممتلكات المشروع وتحديد قيمة الأصول الرأسمالية وتكاليف التأمين عليها.

رابعاً:

علاقة إدارة المخاطر بباقي الأقسام الأخرى في المؤسسة:

1) علاقة إدارة المخاطر بإدارة التمويل

*تقرر ان تشترك الإدارتين في إتخاذ القرار الامثل بإحلال أصل جديد (آلة إنتاجية مثلاً) محل أصل قديم لزيادة الإنتاج والحد من الخسائر الناتجة عن الوقت الضائع نتيجة لتعطيل أصل الطاقة والتلف والتصليحات ونفقات الصيانة والنقص في حجم الإنتاج.

* تقرر إدارة التمويل صرف شراء وأدوات الأمان والتأمين.

2) **علاقة إدارة المخاطر بإدارة التسويق والمبيعات**

عند تسويق المنتجات ونقلها إلي أسواق التوزيع قد تتعرض تلك المنتجات للتلف أو الضياع او السرقة الامر الذي يتولد عنه مطالبة المشروع بالتزام بقيمة الأضرار الناشئة عن الخطر لصالح العميل في مثل هذه الحالة فأن الإدارتين تتعاونا علي إتباع سياسة معينه لنقل عبئ الخطر عن المشروع وتحويله إلي الغير عن طريق شراء وثيقة الأمان من شركات التأمين.

3) علاقة أدارة المخاطر بإدارة العلاقات العامة

*يمكن إعتبار قرارت إدارة المشروعات لشراء الالآت معينة ويكون علي إدارة الاخطار تزويدها بمعلومات دقيقية عن ألآت وأمكانية إنتاجية تكون جذوره بوسائل أمان تعمل فوراً علي منع حدوث الأخطار, الأمر الذي يتولد عنه تخفيض الخسائر المالية وتحقيق الوفرة الإقتصادية.

*أن المشروع القائم علي مبادئ الإدارة السليمة يكون منتجاً لأفضل المنتجات ومحتفظا بملائمة مالية وإقتصادية عالية.

*إن الإدارة الإنسانية التي تحرص علي المعاملة الحسنة مع العاملين تؤدي إلي تحسين الأداء الإداري والإنتاجي وتضمن ولاء العاملين.

*أن العلاقة القائمة علي الثقة المتبادلة بين المشروع وعملائه تؤدي إلي زيادة حدة الطلب علي المنتجات والإرتقاء بالمشروع إلي مستوي التشغيل الأمثل وزيادة قدرته المالية في تلك الظروف الجيدة تكون المخاطر المالية محتملة.

4) علاقة أدارة المخاطر بالإدارة القانونية

*عند نشوء المنازعات بين المشروع وشركة التأمين لتنفيذ التعويض عن الضرر نتيجة تحقق ظاهرة الخطر, في مثل هذه الحالة يتوجب علي إدارة المخاطر تزويد الإدارة القانونية بكل الدوافع القانونية المبنية علي وجهات نظر فنية.

* تراجع الإدارة القانونية سائر العقود التأمينية المبرمجة ضد المخاطر.

المبحث الأول

أولاً:

مفهوم التعثر المالي:-

هذا الموضوع يتعلق بالتعثر المالي للمؤسسات الإقتصادية, وذلك من خلال المراحل المختلفة التي تؤدي إلي خروج المؤسسة من النشاط الإقتصادي نهائياً, وعند الرجوع إلي الاعمال المميزة في هذا المجال والتي من أشهرها عمل جون أرجينتي 1986, الذي تناول في عمل أربع مراحل تمر بها المؤسسة قبل تصفيتها او إفلاسها إقتصادياً لذا نجد أن المؤسسة في حاجة ماسة لأن تتعرف علي أحد هذه المراحل في الوقت الملائم حتي تأخذ الإجراءات المناسبة لمراجعة وتحسين أداءها لتجنب توجهها نحو التعثر المالي وبالتالي تصفيتها. ومادامت المؤسسة تعمل في ظروف إقتصادية محفوفة بالمخاطر الكثيرة, وجب عليها إعداد أهمية بالغة للموضوع من خلال إطلاعها وإستخدامه الطرق والوسائل التي توصلت لها الأبحاث والدراسات للميزانية المتعلقة بموضوع المراحل المختلفة.

ويجب علينا ان نتعرف إلي بعض مفاهيم ومصطلحات ومرادفات لمصطلح التعثر المالي مثل (الإفلاس, الإعسار أو ضعف الملاءة و الفشل):-

أ) الإفلاس:

يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلي حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له المؤسسة لنتيجة توقفها عن سداد في مواعيد إستحقاقها, بحيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم المحكمة المختصة بغرض تصفيتها وبيعها تمهيداَ لتسديد الديون إلي أصحابها.[1]

1/ يونس علي حسن، الأفلاس في القانون التجاري المصري، الناشر(د.م.د.ن) 1970م ص 246.

ب) الإعسار أو ضعف الملاءة:

يوجد مفهومان للإعسار المالي:-

- المفهوم الأول:-

وهو العسر المالي الفني, وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة علي سداد الإلتزمات المترتبة عليها بالرغم من ان إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.

- المفهوم الثاني:-

وهو العسر المالي الحقيقي, وهي تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة علي سداد الإلتزمات المترتبة عليها بالإضافة إلي كون إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطلوباتصث.

ت) الفشل:

هنالك من يستخدم مصطلح الفشل للإشارة إلي لحظة إنتهاء حياة المؤسسة بإشهار إفلاسها في حين يستخدم من طرف اخرون للإشارة إلي المرحلة التي تلي إعلان إفلاس المؤسسة أي مرحلة خروجها من النشاط الإقتصادي.

ث) التعثر المالي:

مصطلح التعثر هو التعرض لشئ يخل التوازن, يفقدنا القدرة علي الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو إستعادة ما كنا علية فيه أي التوازن والتحكم. وبهذا يختلف المصطلح عن السقوط والتحطم والإنهيار, فالعثر مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة عائق.

التعثر المالي: هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلي عدم قدرتها علي توليد مردود إقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد إلتزاماتها في الأجل القصير. وهنالك رأى آخر للتعثر المالي وهو وصف لمؤسسة تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات تميزاً له عن حالة عدم القدرة علي الإلتزامات التي ترتبط بمفهوم الإفلاس. [1]

(1)محمد أحمد حسن الخضيري، الديون المتعثرة- الظاهرة- الأسباب – العلاج، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م، ص246.

ثانياً:

أنواع التعثر المالي:-

1. الفشل الإقتصادي :

ويقصد به الحالة التي تكون فيها عوائد الشركه عاجزه عن تغطية كل التكاليف, ومن ضمنها تكلفة التمويل, وبمعنى آخرإنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد علي الإستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الإستثمارات.

وهذه الحالة تكون فيها المنشأة لا تستطيع ان تحقق عائداً معقولاً او معتدلاً علي إستثمارتها ولا تستطيع ان تغطي إلتزاماتها, او يصل عجز الشركة في رأس المال بالسالب, وفيها تصل القيمة النقدية للمطلوبات وخصوم المنشاة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها الثابتة والمتداولة.

2. الفشل المالي:

يختلف مفهوم الفشل المالي وفقاً لشكل التحليل الذي يمكن في تحديد ذلك, فقد يقصد بالفشل المالي حالة الشركة تنعدم فيها القدرة علي تسديد إلتزاماتها القصيرة الأجل رغم ان إجمالي أصولها يزيد عن إجمالي مطلوباتها. كما يقصد بحالة الإفلاس التي تمر بها الشركة عندما تزداد مطلوباتها عن قيمة إصولها, ويلاحظ ان الفشل المالي أقل غموضاً من الفشل الإقتصادي, وفي هذه الحالة لا تستطيع سداد إلتراماتها للدائنين والوفاء بالديون المستحقة عليها.

نماذج التنبؤ بالتعثر المالي:

أهم النماذج التي تبحث هذه المشكلة هي:-

أ. نموذج شيرورد (Sherrod model 1987) [1]

وقد حدد هذا النموذج أن هنالك هدفين رئيسين هما:

- تقييم مخاطر الإئتمان, إستخدمت تقييم المخاطر الائتمانيه من قبل البنوك عند القروض للمشاريع الإقتصادية.

1/عمر أكرم عمر الطويل، 2008م، مدى إعتماد المصادر على التحليل المالي التنبؤ، ماجستير. ص72

- التعثر المالي: إستخدم للتاكد من مبدأ إستمرار المشروع الإقتصادي ومعرفة قدرة المشروع علي مداولة نشاطه.

نموذج فولمر (Folmer model 1984) [1]

حيث قام فولمر بوضع نماذج للتنبؤ بتعثر المنشأة وذلك من خلال إستخدام عينة مكونة من 60 منشأة ناجحة وعدد 30 منشأة غير ناجحة وذلك من خلال إستخدام 40 نسبة مالية وإستخدام التحليل التميزي الخطي متعدد المتغيرات.

ب. نموذج كيدا (Kida model 1981) [2]

نموذج كيدا هو أحد النماذج التي أستخدمت في التنبؤ بالتعثر المالي, وبني هذا النموذج علي 5 متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الإرتباط لتحديد التعثر المالي.

ثالثاً:

أسباب التعثر المالي:-

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلي الفشل المالي إلي أربعة أقسام وهي:

1. ظروف إقتصادية عامة
2. ظروف إقتصادية محلية
3. عدم نزاهة الموظفين
4. عدم جودة (كفاءة) الإدارة

ويمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلي التعثر المالي إلي أسباب داخلية وخارجية:-

الأسباب الداخلية:-

- عدم السيطرة على المخزون.
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة والمطلوبات المتداولة.

1. محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدمات العملية، دار وائل للنشرالأردن، 2000، ص-80
2. انجروا ، نموزج كيدا، 2007م، ص111.

- ضعف الإدارة وعدم عمليتها.
- الخسائر المتراكمة.
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب.

الأسباب الخارجية:-

- إرتفاع تكلفة مصادر التمويل.
- الظروف الإقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- المنافسة الشديدة.

رابعاً:

مراحل التعثر المالي:- [1]

المرحلة الإولي (النزوع للتسلط الإداري)

تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوباً محددة ولكنها مازالت عيوباً كامنة ولم ينتج عنها أي أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة, وبالتالي فان قوائمها الملية ومؤشراتها المالية لن تكون ذات أي اهمية في كشف هذه العيوب. وهذه العيوب تتركز في إدارة المؤسسة وخاصة في المستويات العليا منها, ومن أهمها ان يكون المدير العام ذو سلطة مطلقة تهمش وتلقي دور بقية المدراء التنفيذين أو ان يجمع شخص بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة في ذلك تحسين السلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة علي التنفيذ.

المرحلة الثانية (الأخطاء النوعية)

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بإرتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها (أرجنتي) بالأخطاء الكارثية. وهذه الأخطاء تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

مرجع سابق ،ص6

المرحلة الثالثة

وكنتيجة للأخطاء السابقة فان المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الإنهيار وتكون أعراض الوصول إلي العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح ومتزايد, وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلي انه هنالك سنه أو سنتين عل الأكثر تفصلان بين المؤسسة وبين حالة العسر المالي.

المرحلة الرابعة (مرحلة الإنهيار الفعلي)

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الإنهيار الفعلي والتي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلي لحظة العسر المالي.

خامساً:

معايير التحليل المالي وإستخدامتها:-

إن حساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيسلك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة مالم يكن هنالك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به لأجل الحكم علي مدى مناسبة النتائج او عدم مناسبتها ويمكن القول بان إختيار معيار مناسب للحكم علي النسبة المختارة لا يقل أهمية عن إختيار النسبة نفسها.[1]

الخصائص:

حتي يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولاً لابد له ان يتصف بالخصائص التالية:

- أن يتصف المعيار بالواقعية أي بإمكانية تنفيذه, لا ان يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه, ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة فقد درج مثلا (ص) علي قبول نسبة التداول بحدود (1:2) وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها ولكنها في الوقت نفسه ليست من السهل تحقيقها.

1/مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الناشر مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سنة النشر2006م، ص242

- أن يتصف المعيار بالإستقرار النسبي, وإن كان هذا لايمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وان لا يحتمل أكثر من معنى.

الإستخدامات:

- أعطاء النسبة أوالرقم المطلق معنى ومغذى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- يستعمل أداءة المقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلي إبراز الإنحرافات التي تدفع المحلل إلي البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الإنحرافات.

ولكي تتحقق الرقابة علي الأهداف المرجوه منها لابد أن تتم الخطوات التالية: [1]

1. ضرورة تهيئة معايير أو أنماط تعتبر نماذج يجب أن يحتذي بها وبالتالي تعتبر الأساس الذي في ضوئه يمكن قياس الأداء به.
2. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط (الأداء المعياري).
3. قياس أو تحديد الإنحرافات بالأداء الفعلي عن الأداء المخطط.
4. تحليل الإنحرافات الإيجابية والسلبية ثم دراسة أسبابها.
5. تشخيص المشكلات وإتخاذ القرارات الصحيحة.

1/ الحسني صادق، التحليل المالي المحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطيقاتها، عمان ، ط1، 1998م ص202-208

المبحث الثاني

آلية معالجة الديون المتعثرة والهالكة:-[1]

أولاً:

إعادة هيكلة الديون

أصعب مراحل إصلاح النظام المصرفي وإزالة آثار الازمات المالية يتمثل في مرحلة التصدي لمعالجة الديون المتعثرة والهالكة لما يتطلب ذلك وإن توفير موارد مالية كبري أو إيجاد وسيلة واقعية لتوزيع أعباء تلك التكاليف علي جهات متعددة إلي جانب القدرة علي تصميم مشروع إعادة هيكلة الديون بطريقة لا تؤدي إلي مخاطر معنوية للدائنين والتأثير السلبي علي حوافز المدينين غير المتعسرين في الإبقاء بالتزاماتهم. وتتطلب معالجة الديون الإعتراف المبكر والصحيح والسليم من قبل المصارف حملة الديون والعمل علي تخفيفها، هناك عدة هيكلة للديون وهي:-

1. المعالجة في إطار مشروع تامين الودائع ويشمل هذا النوع صغار المودعين ولا يشمل كبار المودعين والقروض.

2. إنشاء جهاز لشراء الديون المتعثرة ويقوم الجهاز المعني بالإستيراد عن طريق تسييل الرهونات ومطالبة الدائنين.

3. الآلية الثالثة تتمثل في تقديم قروض مباشرة للمصارف المنهارة أو تأمينها. وتتوقف فعالية هذه الآلية علي توفير موارد مالية كافية, كما تعتمد علي نوعية الرهونات, وقانون الإفلاس, وقانون إستيرداد الديون إلي جانب توفير البيئية الموازية أعلاه علي السرعة التي يتم بها إتخاذ القرارت والجدية والفعالية في إسترداد الديون, او تسييل الرهونات. فأن أي تباطؤ أو تراخي أو تساهل في ذلك من شأنه أن يحفز الدائنين القادرين علي السداد وعدم التهرب من سداد إلتزاماتهم.

---

(1) محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة- الأسباب- العلاج، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م

كما يجب أن يتم تنفيذ هذه السياسات في إطار برنامج شامل مع التسلسل والتتابع المتناغمة في تنفيذ سياسات البرنامج. إذ ان أي إختلال في التسلسل يؤدي إلي تفاقم التكلفة المالية لهيكلة الديون كما يؤدي إلي إطالة فترة الإصلاح وإلي نتائج سالبة.

4. يشمل أهداف برنامج الإصلاح المصرفي تحفيز المصارف السليمة على إعادة هيكلة رؤوس أموالها عن طريق رفع التكلفة المالية, أما المصارف الهشة فيجب أن يكون القرار إخراجها من الدعم أو المطالبة بتصفيتها. وهذا مايتطلبه إستعادة نظام مالي سليم وخلق أسواق مالية معافاة قادرة علي فرض الإنضباط للصناعة المصرفية.

5. يعتمد نجاح البرنامج في إزالة الآثار المدمرة للأزمات المالية علي قدرة السلطات في إستقطاب الدعم السياسي والإجتماعي للبرنامج. إذ من المعلوم أن الحلول الخاصة بإعادة هيكلة الديون تكلف الدولة أعباء مالية عالية, هذا إلي جانب الآثار الإجتماعية المتصلة بإعادة الهيكلة الإدارية وما ينتج عنها من مشاكل البطالة والتراجع في الدخول.

ثانياً:

الإندماج:-إن حركة الإندماج بين الشركات وصلت ذروتها في نهاية الستينيات, وإستمرت هذه الظاهرة حتي نهاية السبعينيات وظهر خلال هذه الفترة إندماج شركات كان لها تأثير كبير علي أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئية الأمريكية.

والمقصود بالإندماج:- إنصهار مؤسستين أو اكثر في كيان جديد, وهو عكس الإتحاد الذي تظل شخصية المؤسسات الداخلية علي ما كانت عليه قبل الدخول في الإتحاد. وفي حقيقة الأمر أن دوافع و أهداف الإندماج متعددة ومتنوعة وتحتاج إلي دراسة كل حالة إندماج علي حدا, والوقوف علي الدوافع الرئيسية و الثانوية للأندماج, ولكن رغم ان لكل حالة دوافعها الخاصة إلا أنه يمكن تحديد ووضع دوافع و أهدف الإندماج تحت مجموعتين:-

المجموعة الأولي:(دوافع وأهداف علاجية) ومن أمثلة ذلك:

- مواجهة بعض حالات الفشل المالي.
- مواجهة شدة المنافسة.
- بعض التكاليف الضريبة.

المجموعة الثانية: (دوافع واهداف تطويرية) ومن امثلة ذلك:

- التوسع وتطبيق نظام الإنتاج الكبير.
- تنويع المنتجات.
- السيطرة علي حصة أكبر من السوق.

ورغم ما للإندماج من مزايا عديدة ومتنوعة إلا أنه ليس بالأمر الهين أو الخالي من السلبيات والمخاطر لذلك يمكننا القول أن قرار الإندماج يحتاج إلي دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره المختلفة وتكاليفه وردود المنافسين وكذلك الجوانب القانونية والإدارية لعملية الإندماج و الآثار المالية والضريبية والمحاسبية وكذلك وضع الحلول المقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عن الإندماج.

ثالثاً:

التأجير:-

لن نستفيض في ذكر هذا الخيار لانه لن يكون متاحاً في جميع الأحوال ويتوقف علي المؤسسة ونشاطها وعلي إمكانية وجود هذا الخيار في حد ذاته.

رابعاً:

تغير الشكل القانوني:-

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المؤسسات والمقصود هنا التحول من شكل أقل مرونة إلي شكل أعلي مرونة حيث يتاح للإدارة حرية الحركة وحرية إتخاذ العديد من القرارات وجني ثمار هذه الربحية.

خامساً:

التصفية:-

في طريقة أخرى من الطرق الأربعة سالفة الذكر حيث الدرجات الخفيفة تكون القيمة الإستمرارية للمؤسسة أعلي من قيمة الإفلاس أو التصفية, عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي وخطير ومن هنا قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلي من قيمة إستمرارها وهنا لابد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الإفلاس, وتتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد إلتزامات المؤسسة تجاه الغير, وقد يكون الإتجاه لتصفية المؤسسة أمر إختياري أو إجباري,

فإذا قام المالك بذالك بنفسه ودون إجبار يكون من النوع الأول, وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بإلتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول لحل مع الدائنين, وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فإن من أهم النقاط التي تكون موضع إهتمام أولويات السداد وتكون غالباً علي النحو التالي:-

- تكاليف إجراءات الإفلاس والتصفية.
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها.
- الديون غير المضمونة أو العامة.
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة.
- حقوق حاملي الأسهم العادية.

وللإفلاس إجراءات تختلف من دولة إلي أخرى, وعندما تتعرض المؤسسة للتصفية فإن ذلك يدل علي عدم وجود مشترين لهذه المؤسسة عن طريق البيع لسبب أو لآخر ومن أهمها إستمرار الخسائر وخفض الإنتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول إستمرار هذه الخسائر وصعوبة إعادة هيكلة المؤسسة حتي يعود بفعالية لدائرة العمل والإنتاج.

سادساً:

البيع:-

قد لا يجد الملاك أمامهم من طرق سوى إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع ورغم أن أول ما يتبادر إلي الذهن هو البيع من الدولة إلي أطراف أخري إلا أن الواقع قد يكون من الدولة للأفراد وقد يكون من الأفراد للدولة وفي الحالة الأولي يطلق عليه "الخصخصة" في حين أن في الحالة الثانية يطلق عليها "التأميم" وفي حالة البيع يقرر المالك نقل المؤسسة بحالتها إلي ملاك جدد "المشترين" ليتولوا هم المؤسسة بحالتها وهنا نري أن البائع لم يستطيع علاج ما أصاب المؤسسة من أمراض, وفي المقابل أن المشتري يحده الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد مرضية ولذلك فهو يقدم علي عملية الشراء مدفوعاً بالعديد من الأساليب والدوافع, ويمكن أن يتم البيع إلي:-

- أحد الأفراد.
- للعاملين.
- للجمهور.
- للعملاء والدائنين.

وتعد أساليب البيع وطرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلي عائد ممكن للمالك وقد يكون البيع كلي أو جزئي للمؤسسة ولذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها:-

أ. طرح المؤسسة للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة:

وتلتزم هذه الطريقة بمبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد أو تلقي العطاءات.

ب. طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء "الأظرف المغلقة" :

وهي طريقة تهدف إلي إختيار أفضل المشترين سواء من ناحية مالية أو القدرة علي تشغيل المؤسسة أو إستغلاله, وتقوم هذه الطريقة أيضاً علي المنافسة الحرة المشروعة وعلي المساواة أيضاً.

طرح المؤسسة للإكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصه وقيمها يتم توسيع قاعدة الملكية بزيادة مساهمة الأفراد والعاملين أن أرادو, ويتم بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلي الإكتتاب في أسهم المؤسسة العامة محل البيع بعد تقيمها وتحديد السعر المفروض وعدد الأسهم لكل شخص مدعو للإكتتاب ومكان ذلك.

يجب أخذ موافقة السلطات الرسمية, وتحتاج هذه الطريقة إلي أسوق مالية منشطة و واعية وبذلك تكون من أفضل الطرق والأساليب لبيع المؤسسات المطروحة للبيع.

المبحث الأول

نبذه عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

أولاً:

التأسيس لبنك فيصل الإسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل، فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأس مال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار. ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل ان فكرة إنشاء بنوك إسلامية بالسودان قد برزت أول مره بجامعة أم دمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانين في الحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر نميري علي قام بنك إسلامي بالسودان، وقد تم بفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم (9) لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م والذي تمت إجازته من السلطة التشريعية "مجلس الشعب أنذاك".[1] وفي مايو 1977م إجتمع ستة وثمانيون من المؤسسين السودانين والسعودين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى و وقفوا علي فكرة التأسيس وأكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به والبالغ ستة ميلون جنيه سوداني. وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً إعتباراً من مايو 1978م.

---

(1) الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني علي شبكة الأنترنت.

وقد حدد قانون إنشاء البنك علي أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية علي تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار. كما يجود لتحقيق أغراض إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى.

يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة علي أن لا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله، كما أعفى كذلك من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف علي السياسة الإئتمانية للبنك وتوجيهها، أما أموال البنك وأرباحه فقد أعُفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودوعة بالبنك للإستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو إمتيازات منصوص عليها في قانون آخر، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة علي النقد الاجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من احكام القوانين المنظمة للرقابة علي النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة، ونص القانون صراحة كذلك أن لا يجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها وكذلك لا حجز بموجب أمر قضائي.

إلا أنـه وبعـد إنقضـاء خمـس سـنوات مـن عمـر البنـك فـأن قـانون البنـك تـم تعديلـه بحيـث سـحبت الميـزات والإعفـاءات الممنوحـة للبنـك بمجـب الامـر المؤقـت الخـاص بقـانون بنــك فيصــل الإســلامي الســوداني عنــد تأسيســه وذلــك بعــد ثبــات ورســوخ التجربــة وإنتشارها ونموها.

الرؤيا:-

مصــرف إســلامي الوجهــه، ســوداني الســمات، يلتــزم الجــودة والإمتيــاز فــي أعمالــه، إســعاداً للعمــلاء، ثقــة فــي المــوردين، تنميــة للمجتمــع، عنايــة بالعــاملين، وتعظيمهــا لحقوق المساهمين.

الرسالة:-

مصــرف يــزاوج وجهتــه الإســلامية وســيماته الســودانية، ويســتهدف بــالتطوير والإمتيــاز، وبالكفــاءة الأفضــل مركــزاً ماليــاً ملئيــاً ســليماً، ومنتجــات مصــرفية شــرعية معاصــرة، وعلاقــات خارجيــة متناميــة، ونظــم وتقنيــات مســتحدثة، يقــوم عليهــا العــاملون فريقــاً محرضــاً خلقــاً، ملتزمــاً امانــة، مــدرباً مهــارة، مــؤهلاً معرفــة، ويلتــزم بالشــفافية منهجاً، ليسعد العاملون والمالكون والمجتمع.

القيم العشرة:-

1. الشرعية في المعاملات.
2. الريادة.
3. التميز.
4. المهنية.
5. العمل بروح الفريق.
6. التحسين المستمر.
7. الشفافية في المعاملات والعلاقات.

8. إسعاد المتعاملين.
9. التعاون مع الشركاء.
10. الشراكة مع المجتمع.

أهداف البنك وأغراضه:-

حدد البند الرابع من البنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الأتي:-

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الأستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية والإجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف غيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي.
4. سحب وإستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبواليص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. إعطاء القروض الحسنه وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.
6. الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ امين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل علي تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هئية عامة أو خاصة.
8. تمثيل الهئيات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع المصارف.

9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الإعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أوإستثمارها.
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص إعتباريين.
11. فتح خطابات الإعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والإقتصادي والقيام بأعمال أمناء الإستثمار.
12. تقديم الإستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والإقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهئيات والإفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الإقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.
13. قبول الهيبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الذكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.
14. الإشتراك بأي وجهه من الوجوه مع هئيات أوشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهه بأعمال وتعاون علي تحقيق أغراض في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً.
15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
16. إمتلاك وإستئجار العقارات والنقولات وله أن يبعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله علي وجه العموم حق إستثمار أمواله بأي طريقة يرأها مناسبة.
17. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلي كل الأغراض المبينه أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو إستثمارته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

18. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة آخرى أن يتحصل علي كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وإمتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.
19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الإقتصادية وتوظيف أخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الأتية:-

- أن يكافئ أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أوجزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
- أن يمنح معاشات أو مكافأت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذن يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو يعاون أي مدرس أو أي نشاط تعليمي أوعلمي أوصحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
- أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والإعتراف به في أي قطر أو مكان.
- أن يشارك البنك في إتحاد المصارف وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الاخرى.
- أن يقدم البنك المشورة للهئيات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربتها الإسلامية في المجالات الإقتصادية والمالية.

أولاً:

التنظيم الإداري:

إلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة **برؤيا** " مصرف إسلامي الوجهه، سوداني السمات، يلتزم بالجودة الشاملة والإمتياز في أعماله،

إسعاد العملاء، ثقة الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين" و**برسالة** " مصرف يزاوج وجهته الإسلامية والسمات السودانية، ويستهدف بالتطوير والإمتياز، وبكفاءة الأفضل مركزاً مالياً ملئياً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلفاً، ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع".

ثانياً:

التحول التقني الشامل:

- ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً إلي بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية من تلك التقنيات.
- تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينهما بيسر.
- تم إستخدام خدمات الربط الألكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.
- تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بينتابانك (Pentabank) لكل فرع، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية الإلكترونية وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح علي مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

- تـم أدخـال نظـام البينتاسـنك ونظـام إدارة عمليـات الرئاسـة وهمـا نظامـان متطـوران مـن خلالهمـا يمكـن للبنـك متابعـة كـل العمليـات التـي تـتم بـالفروع المربوطـة إلكترونيـاً والـتحكم فـي شـجرة الحسـابات والصـلاحيات وعمليـات الإستثمار المحلي والأجنبي.
- تـم إدخـال نظـام الVBS أو نظـام مـابين الفـروع وهـو نظـام يمكـن الزبـائن مـن التعامـل كمـا انـه يتـيح خدمـة التحـويلات الفرديـة للأشـخاص الـذين لـيس لديهم حسابات.
- تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
- تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.
- تـم ربـط فـروع البنـك بمشـروعات التقنيـة المصـرفية والتـي تتمثـل فـي مشـروع المحـول القـومي ومشـروع المقاصـة الإلكترونيـه ومشـروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.
- تم تغيير عدد كبير جدا من الصرافات الآلية.
- تـم إنشـاء نقـاط البيـع فـي عـدد كبيـر مـن المحـال التجاريـة، لتسـهيل التعـاملات التجارية علي عملاء البنك.

الخدمات الإلكترونية:

الرواد أولاين:

تعتبـر خدمـة الـرواد أولايـن مـن الخـدمات الرائـدة التـي يقـدمها بنـك فيصـل الإسـلامي السـوداني لعملائـه الكـرام، حيـث يـتمكن عميـل البنـك مـن الإتصـال بحسـابه عبـر الأنترنت في أي وقت وفي أي زمان.

الصراف الآلي:

تغطـي صـرفات بنـك فيصـل الإسـلامي السـوداني رقعـة واسـعة بحيـث تكـون فـي منتـاول عميـل البنـك وأُختيـر لهـذه الصـرفات مواقعـاً متميـزة بنيـت علـي دراسـات عمليـة وميدانية، وتعمل هذه الصرفات علي مدار 24 ساعة.

الرواد موبايل:

في إطار تقديم خدمات مميزة إلي زبائننا وعملائنا الكرام فقد تم تصميم خدمة الرواد موبايل التي تلبي رغبات العميل وهي تقدم عدداً من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سرية وأمان.

نقاط البيع:

نقاط البيع مشروع من المشروعات القديمة الهادفة التي تسهل عملية التداول غير النقدي بإستخدام البطاقات، وهي منفذ لإستلام القيمة عن طريق خصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلي حساب البائع.

التسجيل الإلكتروني للطلاب:

خدمة التسجيل الإلكتروني للطلاب تساعد الطلاب وأولياء أمورهم علي إتمام عملية دفع الرسوم الدراسية عبر فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني في العاصمة والولايات.

التحصيل الإلكتروني:

خدمة التحصيل الإلكتروني تمكن عميل ابنك من سداد الإلتزامات عبر فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني بالعاصمة والولايات، وقد بدأت هذه الخدمة بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك، حيث تم دفع الرسوم الجمركية.

الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي:

يعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني البنك الأول الذي يقدم خدمة الإيداع عبر الصراف الآلي في السودان وتمكن هذه الخدمة عملاء البنك الكرام من إيداع البالغ النقدية عبر الصرفات.

شراء الكُهرباء:

خدمة شراء الكهرباء عبر الصراف الآلي لبنك فيصل الإسلامي السوداني تسهل لعملاء البنك الكرام شراء الكهرباء في أي وقت ومن أقرب صراف آلي لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

خدمة الرسائل القصيرة:

في إطار تقديم خدمات متميزة إلي زبائننا وعملائنا الكرام فقد تم تحديث واجهات وأنظمة الصراف الآلي وزيادة التطبيقات والخدمات التي تلبي رغبات الجمهور وتتماشى مع الخدمات الجديدة التي أطلقها محول القيود القومي وهي خدمات الرسائل القصيرة.

خدمة المرتبات الإلكترونية:

يقوم بنك فيصل بتقديم خدمة المرتبات الإلكترونية مجاناً لشريحة المواطنين بحيث أن البنك يمتلك أكبر عدد من الصرفات الآلية العاملة داخل السودان.

الرواد كاش:

عبارة عن بطاقة ذكية يمكن إستخدامها لحفظ أي مبلغ من النقود في خدماتها محفظة النقود العدية وذلك في إطار الخدمات المصرفية الجديدة، ويمكن إستخدامها في جميع المعاملات النقدية إذا أمكن.

قروشي:

خدمة توفر للجمهور إجراء بعض المعاملات المالية عبر الموبايل بدون تحميل تطبيق أو فتح حساب بالبنك، حيث تعمل الخدمة علي جميع شرائح شركة سوداني.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعمموا عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأستاذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (40) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (40) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).
2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، أخرى).

4- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، زمالة عربية، زمالة سودانية، أخرى).
5- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع خارجي، مراجع داخلي، محاسب، أخرى).
6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

1- العمر :

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	19	%48.0
من 31- 40 سنة	11	%28.0
من 41- 50 سنة	8	%20.0
أكثر من 50 سنة	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م
المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

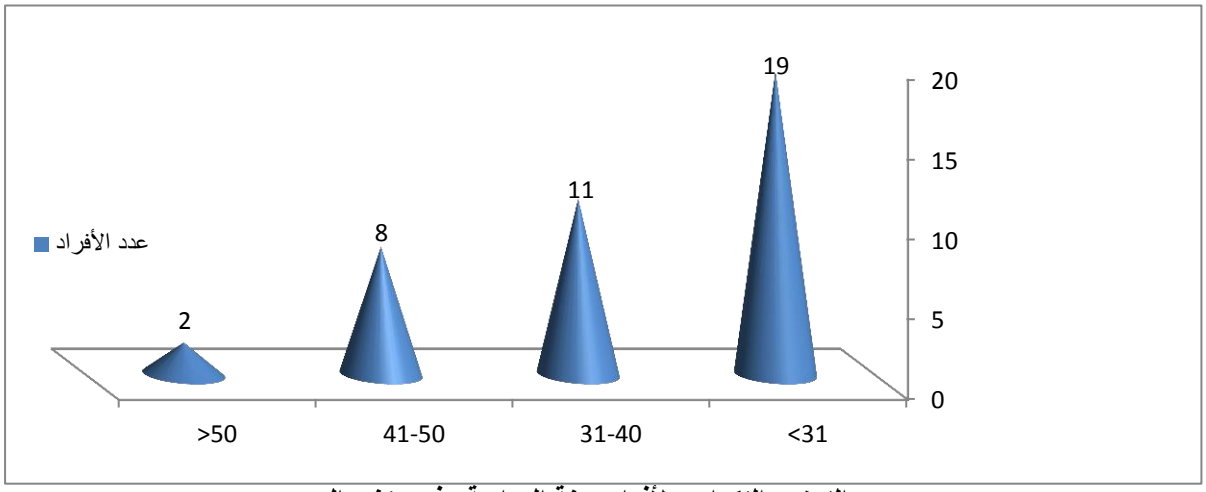

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، حيث بلغ عددهم (12) فرداً ويمثلون ما نسبته (48.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (31-40) سنة، إذ بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (28.0%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من

الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من (50) سنة، والبالغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من العينة الكلية.

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم وسيط	3	%8.0
بكالريوس	18	%44.0
دبلوم عالي	3	%8.0
ماجستير	13	%32.0
دكتوراه	3	%8.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

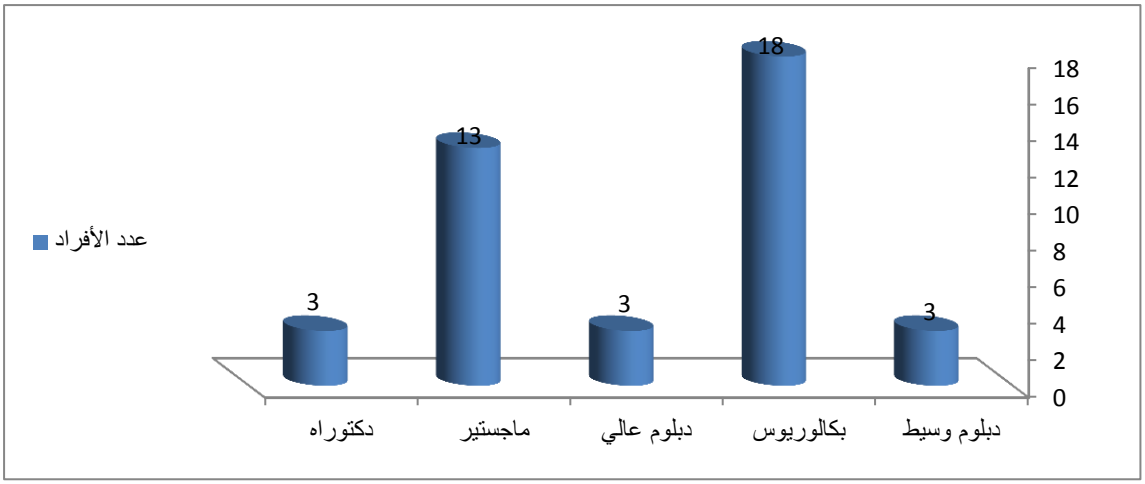

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (2/2/3)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (32.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم الوسيط، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	15	%36.0
تكاليف ومحاسبة إدارية	3	%8.0
إدارة أعمال	9	%24.0
إقتصاد	3	%8.0
دراسات مصرفية	2	%4.0
أخرى	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

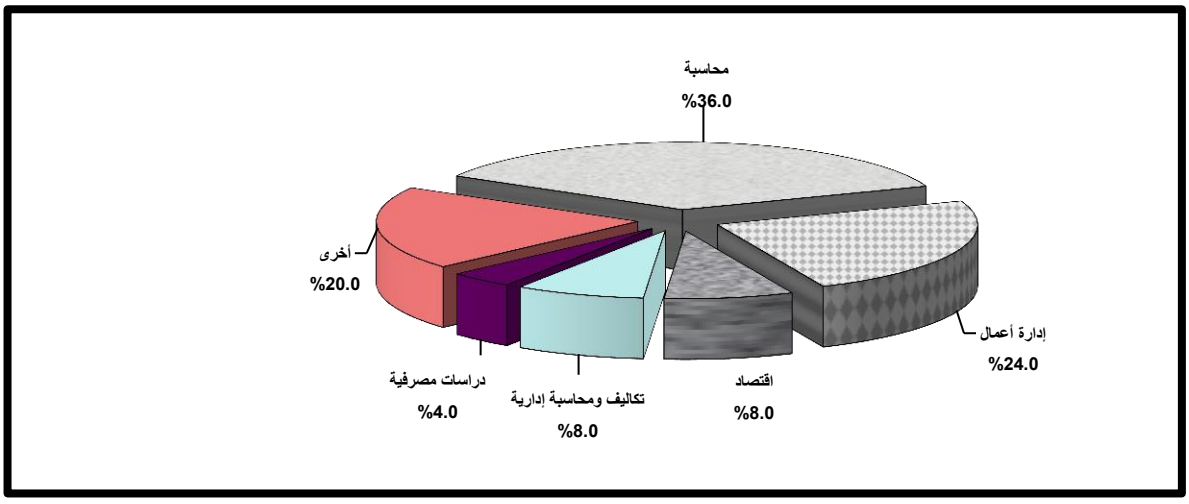

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (3/2/3)
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (9) أفراد وبنسبة (36.0%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (6) أفراد وبنسبة (24.0%) من المتخصصين بإدارة الاعمال، وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (20%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية.

4- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	2	%4.0
زمالة سودانية	6	%16.0
أخرى	15	%36.0
لا يوجد	17	%44.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016

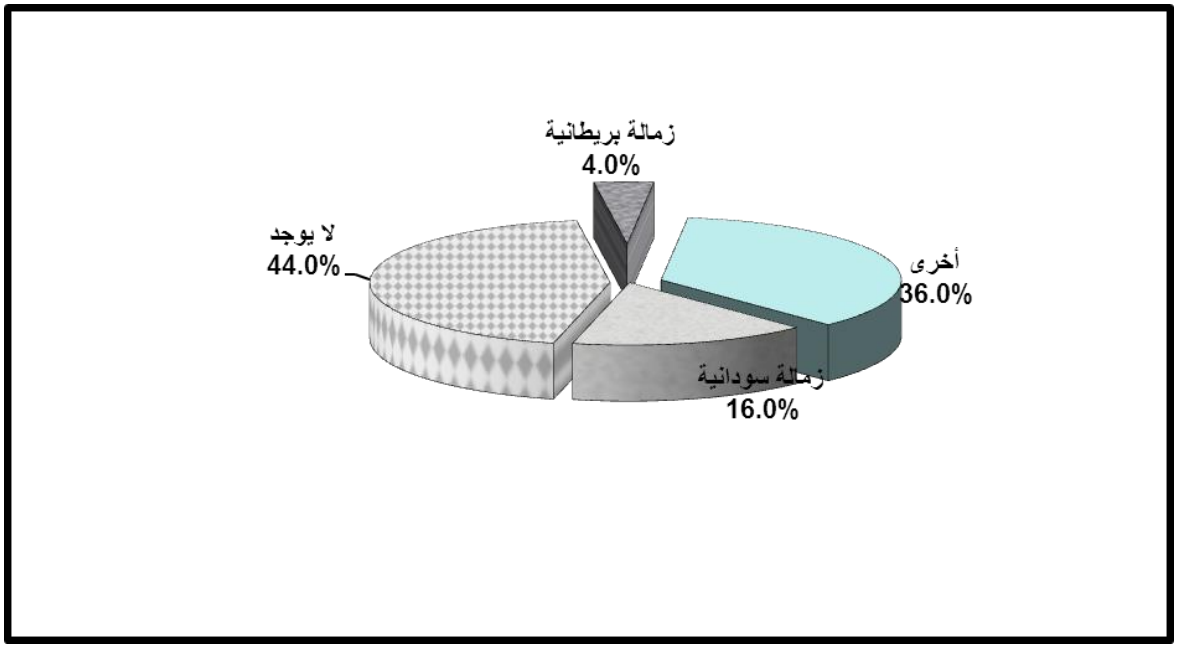

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

يظهر الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (36.0%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (16.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) لديه المؤهل المهني الزمالة البريطانية.

5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	2	%4.0
مراجع خارجي	5	%12.0
مراجع داخلي	5	%12.0
محاسب	3	%8.0
أخرى	25	%64.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

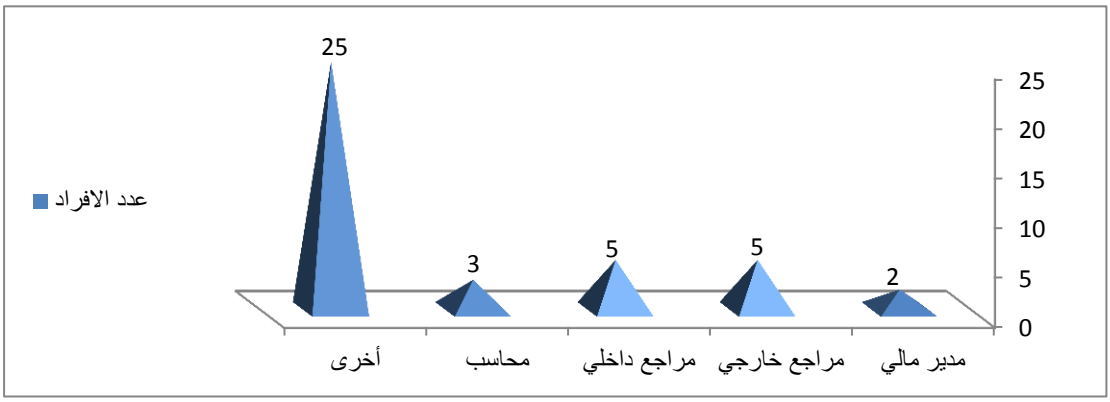

المصدر:إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (16) فرداً وبنسبة (64.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي، حيث بلغ عددهم في العينة (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، و(3) مراجعيين داخليين بنسبة (12.0%)، و(2) محاسبين بنسبة (8.0%)، ومدير مالي واحد بنسبة (4.0%).

6-سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	16	%40.0
من 6-10 سنوات	8	%20.0
من 11-15 سنة	3	%8.0
من 16-20 سنة	5	%12.0
أكثر من 20 سنة	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

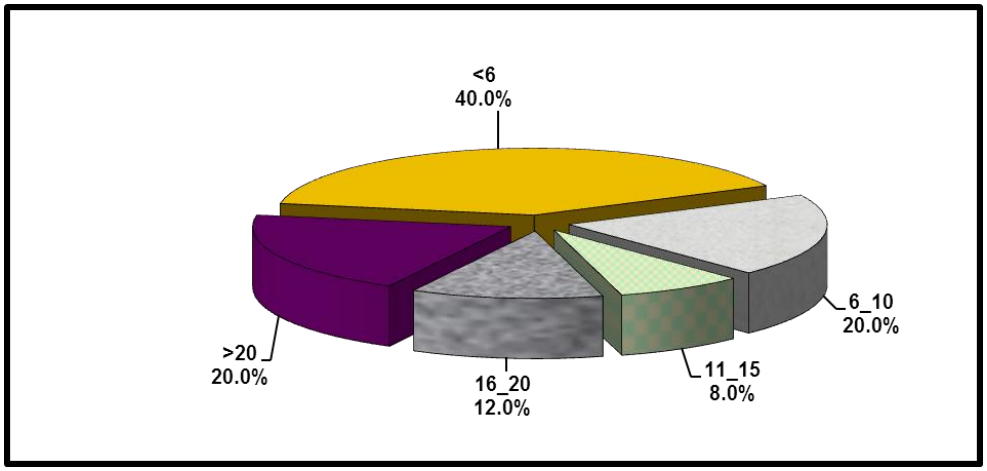

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبر

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم في العينة (10) أفراد وبنسبة (40.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة أكثر من (20) سنة، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة

(12.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (2) أفراد وبنسبة (8.0%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأولى: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول النوع، العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثانية: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

1. الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

2. الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)
الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.63	0.79
الثانية	0.78	0.88
الثالثة	0.85	0.92
الاستبيان كاملاً	0.72	0.85

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.

3- النسب المئوية.

4- معامل ارتباط بيرسون.

5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (25) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1. الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتعثر المالي.

العبارة الأولى: نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	30	%76.0
أوافق	8	%20.0
محايد	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

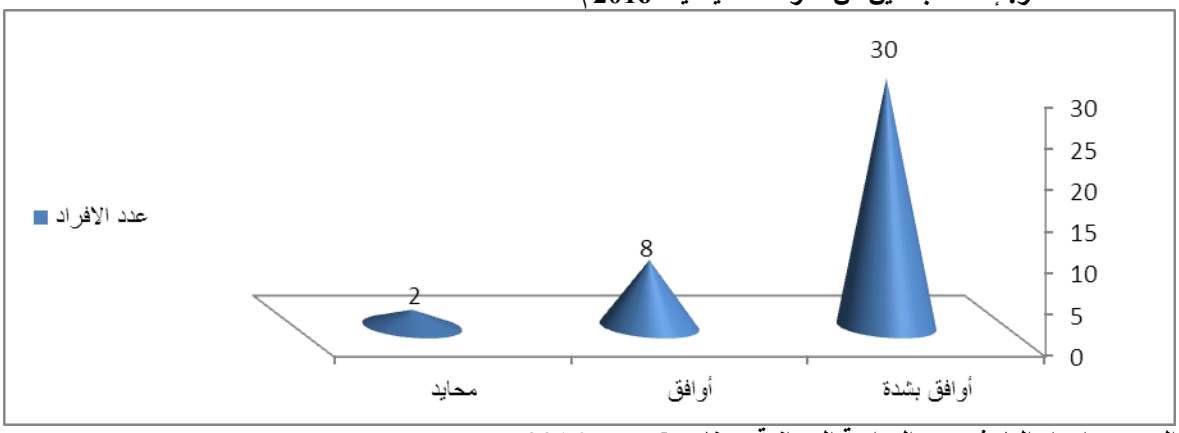

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (8/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (76.0%) وافقوا بشدة على أن نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة ، وكما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارةالثانية.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	%56.0
أوافق	16	%40.0
محايد	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

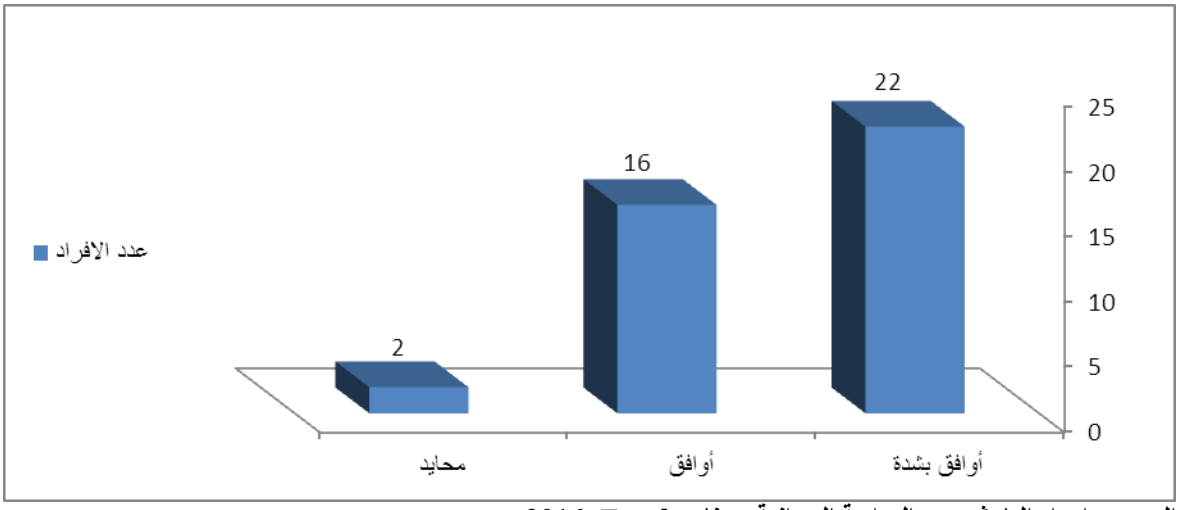

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (9/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا بشدة على أن توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة ، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	2	%4.0
أوافق	6	%16.0
محايد	16	%40.0
لا أوافق	11	%28.0
لا أوافق بشدة	5	%12.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

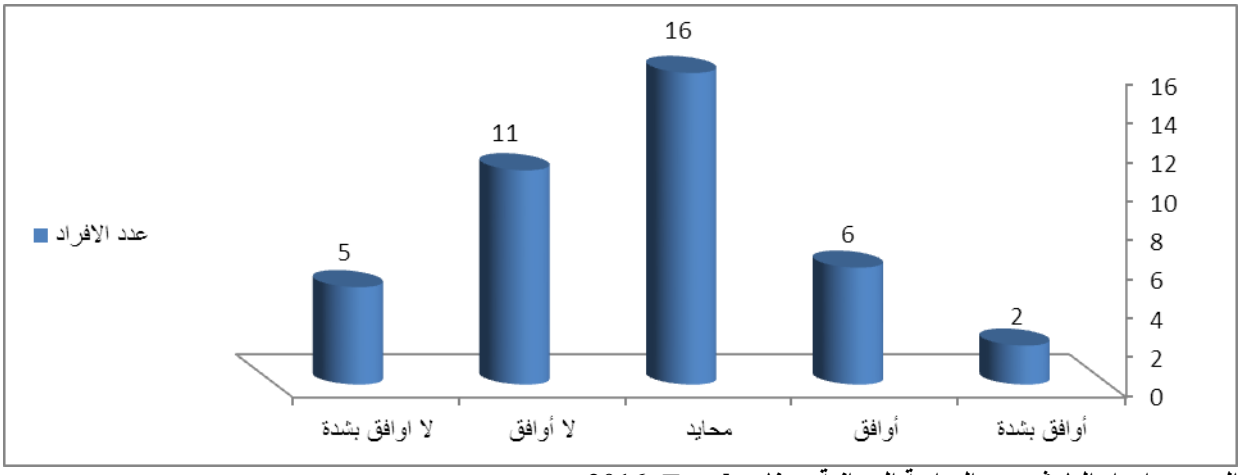

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) محايدوا على أن وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية ، بينما لم يوافق (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، بينما وافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	2	%4.0
أوافق	16	%40.0
محايد	8	%20.0
لا أوافق	6	%16.0
لا أوافق بشدة	8	%20.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

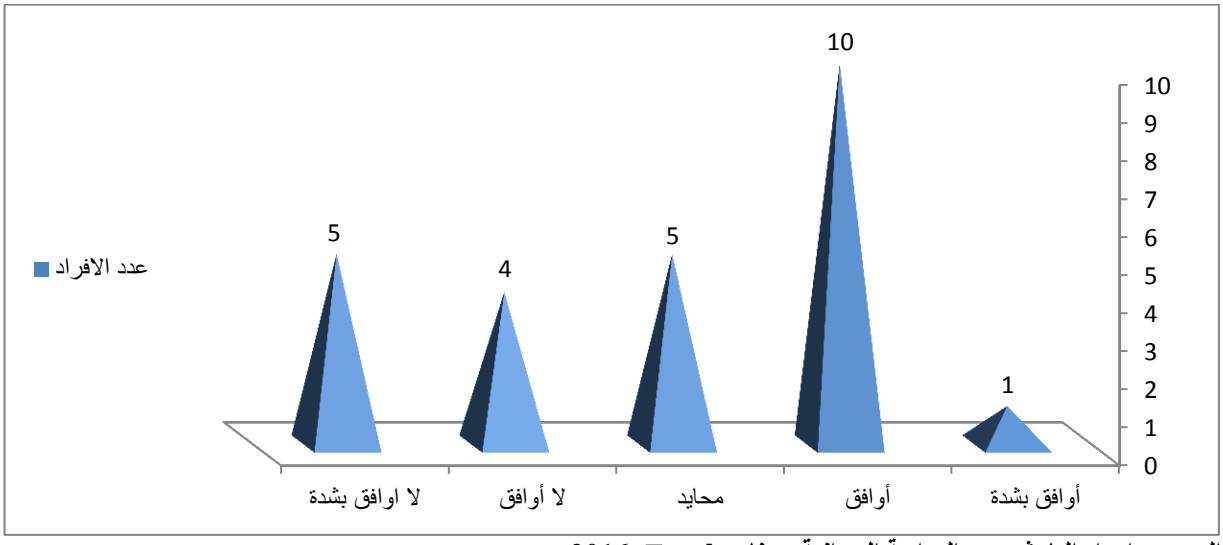

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) وافقوا على أن السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي ، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (20.0%) محايدين بخصوص

ذلك، بينما لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق	10	%24.0
محايد	5	%12.0
لا أوافق	20	%52.0
لا أوافق بشدة	5	%12.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

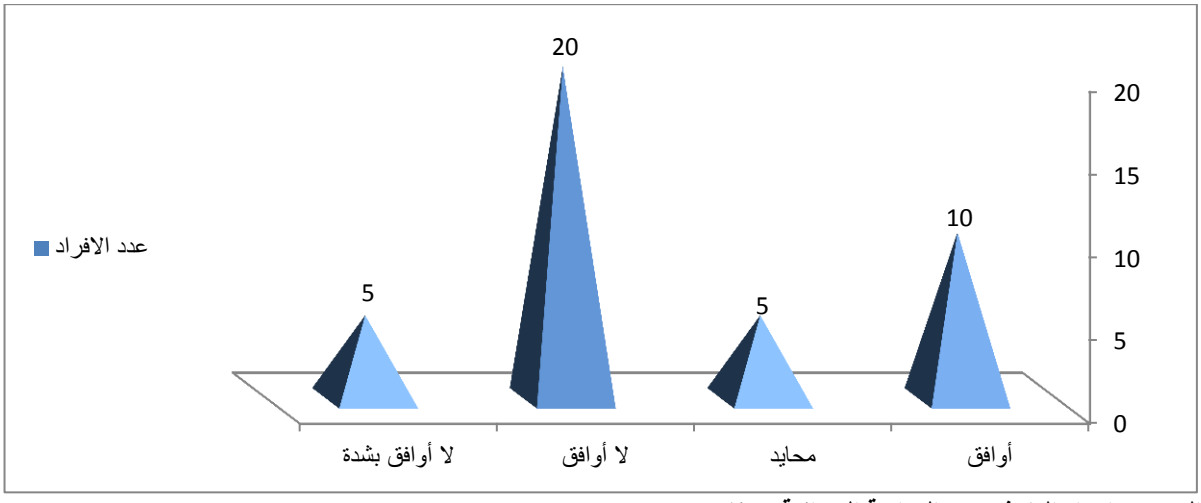

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (12/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) لم يوافقوا على أن المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية ، بينما وافق (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك،

وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك.

2. الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الإئتمانية والتعثر المالي.

العبارة الأولى : تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%52.0
أوافق	13	%32.0
محايد	2	%4.0
لا أوافق	5	%12.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

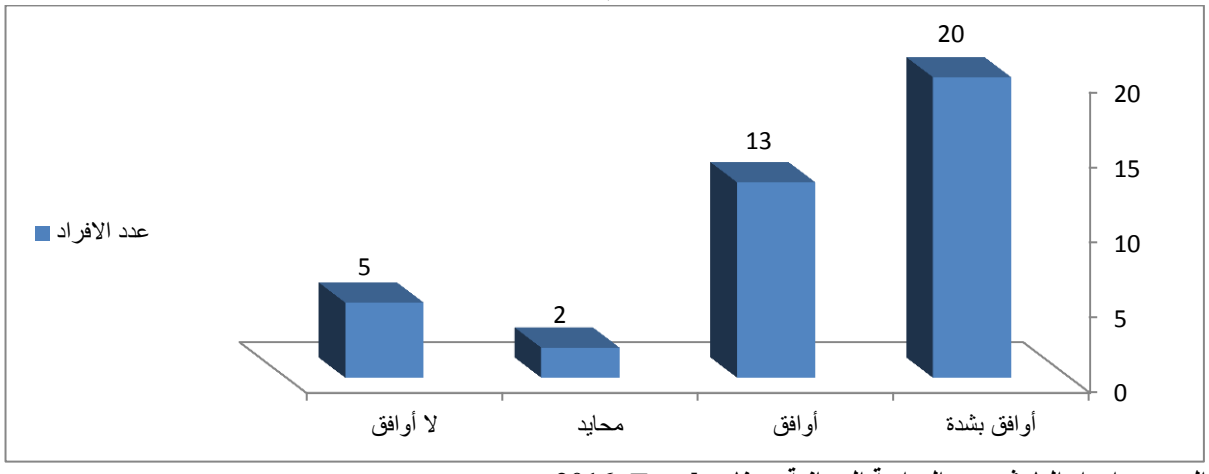

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (13/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل

مخاطر الائتمان ، كما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (32.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%52.0
أوافق	18	%44.0
محايد	2	%4.0
المجموع	25	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

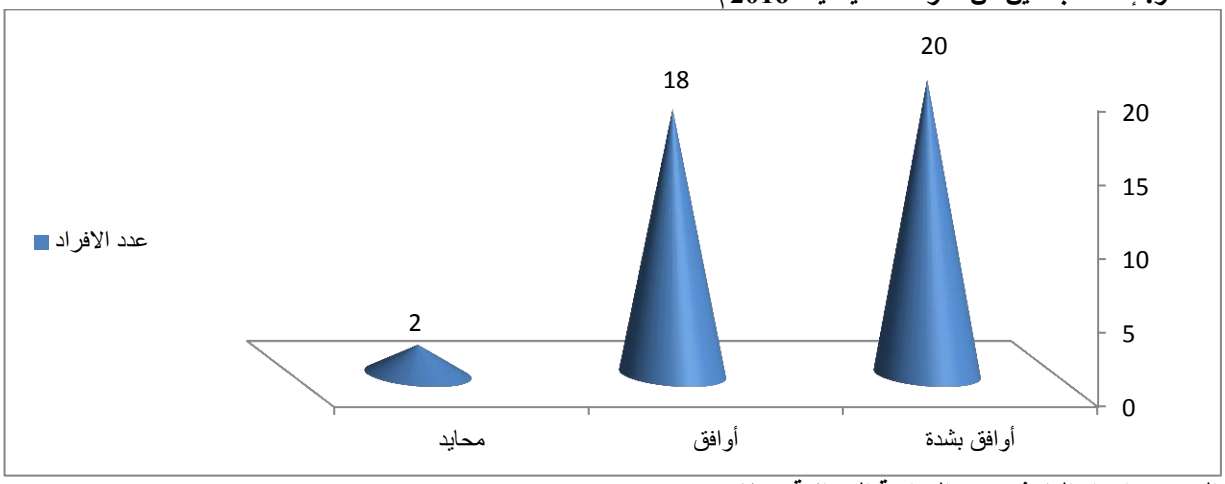

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أنه يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي ، كما وافق (11) فرداً

وبنسبة (44.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%52.0
أوافق	16	%40.0
محايد	2	%4.0
لا أوافق	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

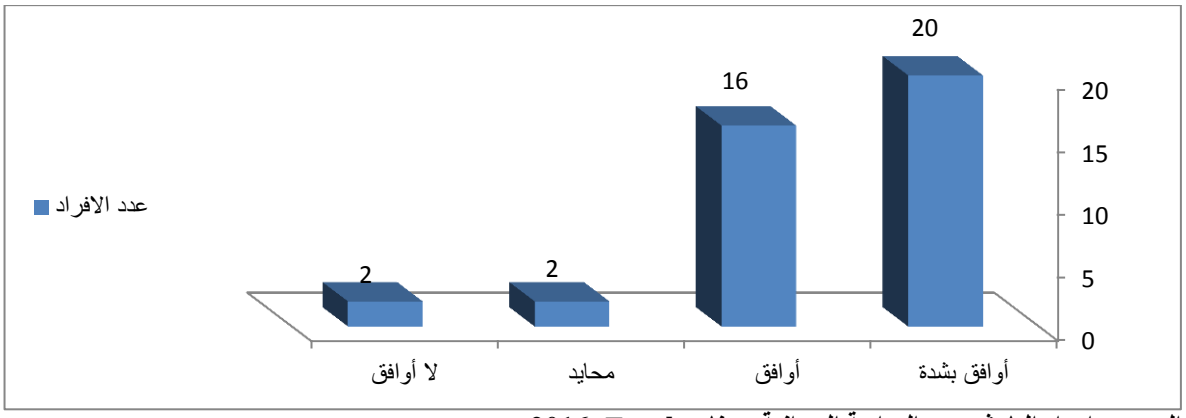

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (15/2/3)التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي ، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%16.0
أوافق	8	%20.0
محايد	6	%12.0
لا أوافق	13	%36.0
لا أوافق بشدة	6	%16.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

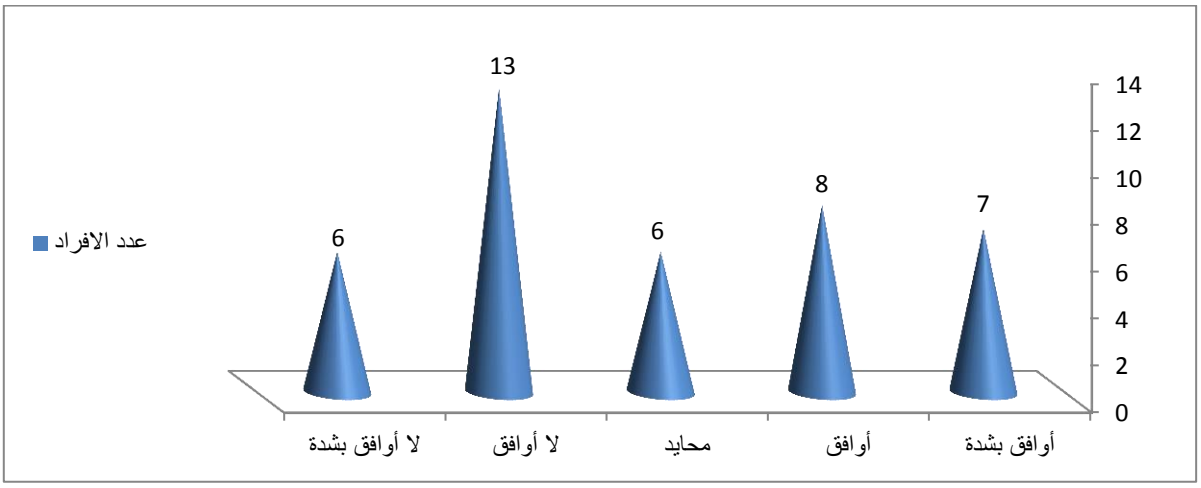

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (16/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (9) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (36.0%) لم يوافقوا على أن تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية ، بينما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبـارة الخامسـة: المعلومـات التـي يوفرهـا النشـاط الإئتمـاني تمكـن مـن التنبـؤ بالعائـد والمخاطر على العثر المالي.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%40.0
أوافق	20	%52.0
محايد	4	%8.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

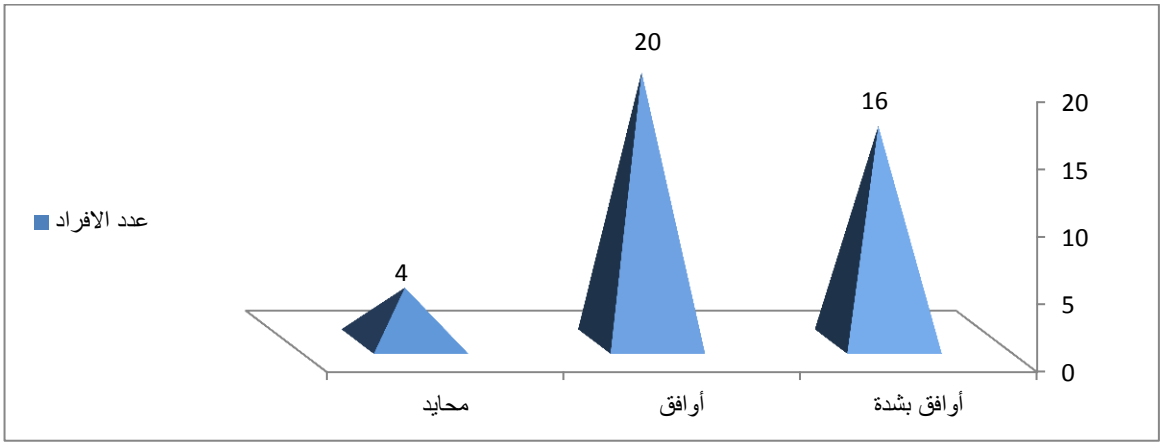

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (17/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي ، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

الفرضية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والتعثر المالي.

العبارة الأولى : تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي:

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%28.0
أوافق	24	%60.0
محايد	3	%8.0
لا أوافق	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

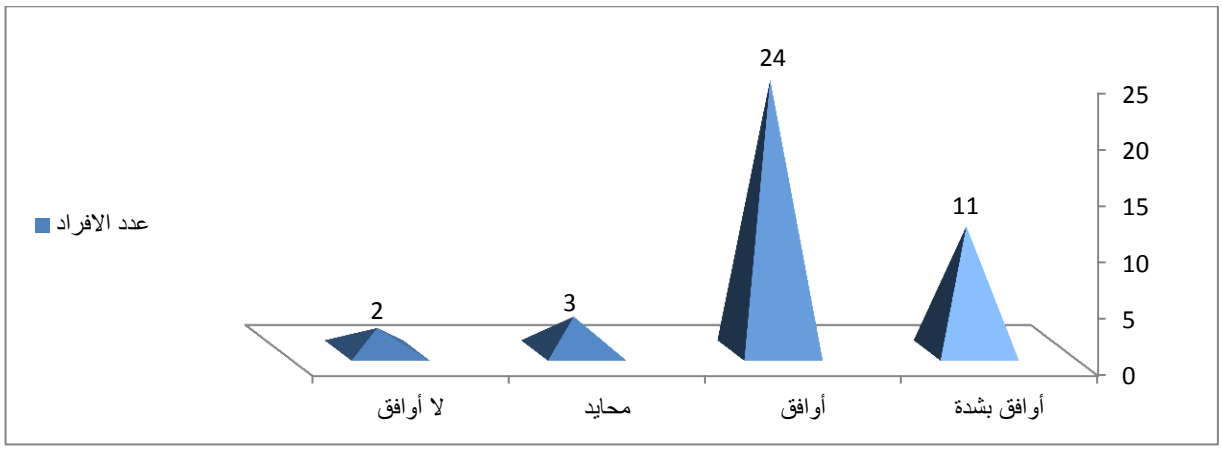

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (18/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الثانية: توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	5	%12.0
أوافق	17	%44.0
محايد	11	%28.0
لا أوافق	5	%12.0
لا أوافق بشدة	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

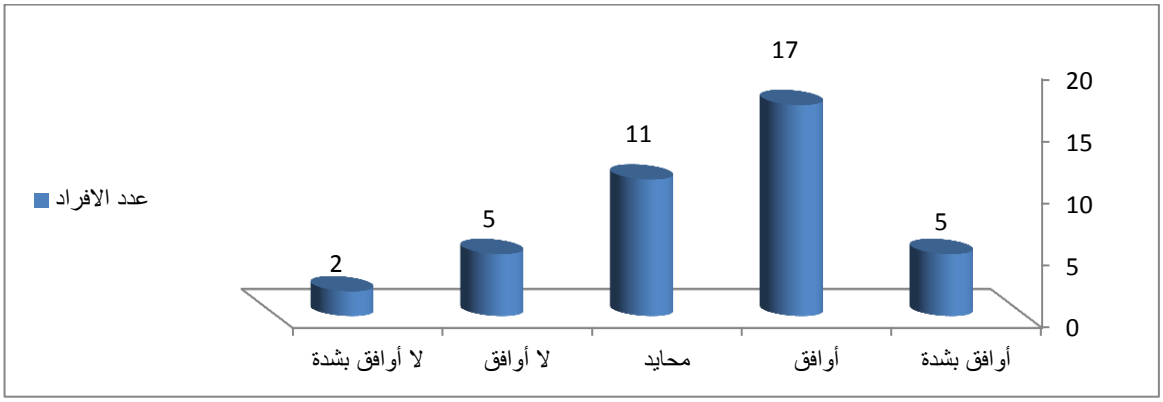

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (19/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (11) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (44.0%) وافقوا على أن توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي ، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (28.0%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الثالثة: تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	%48.0
أوافق	14	%36.0
محايد	5	%12.0
لا أوافق	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

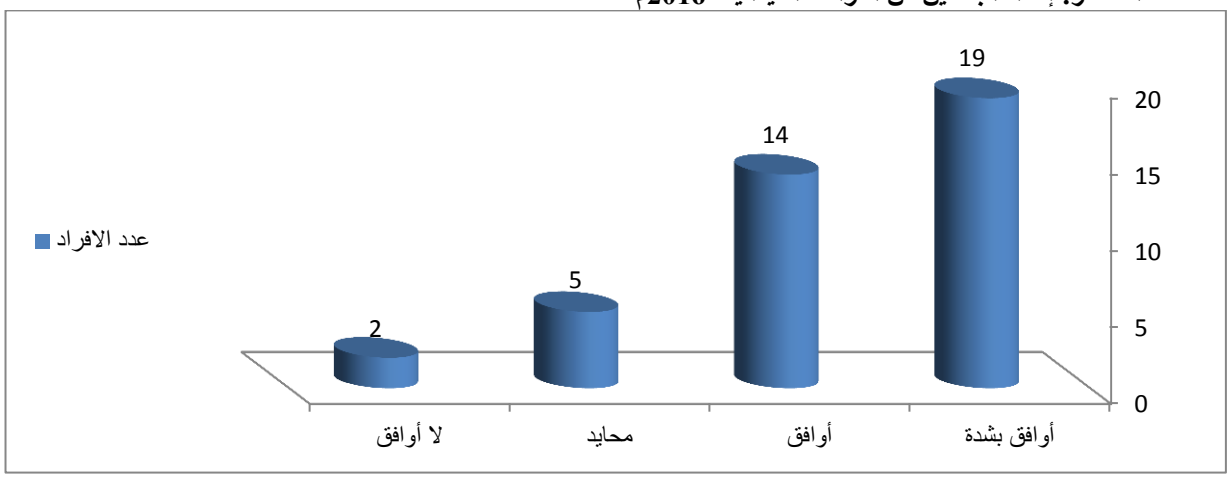

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (20/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (12) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا بشدة على أن تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%24.0
أوافق	21	%52.0
محايد	4	%8.0
لا أوافق	5	%16.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

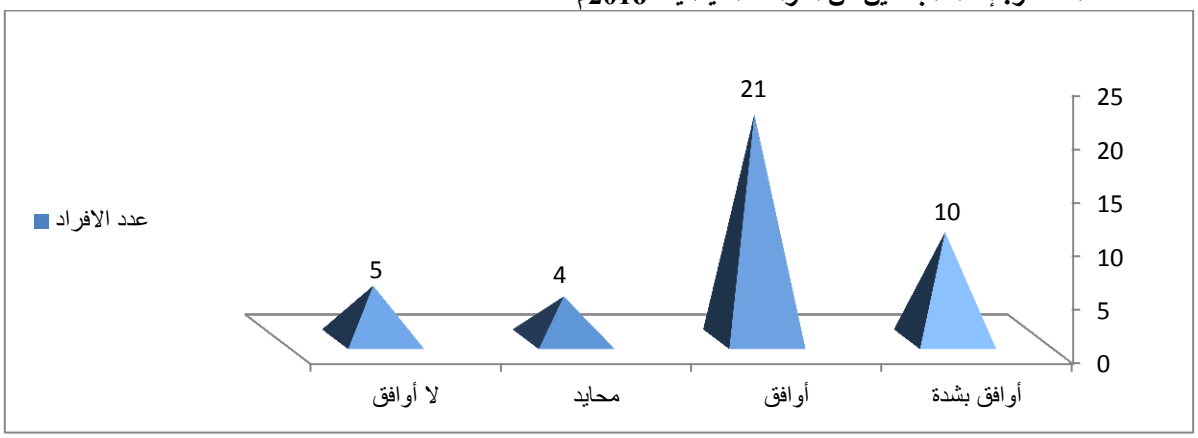

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي ، كما وافق بشدة (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	%28.0
أوافق	22	%56.0
محايد	3	%8.0
لا أوافق	3	%8.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

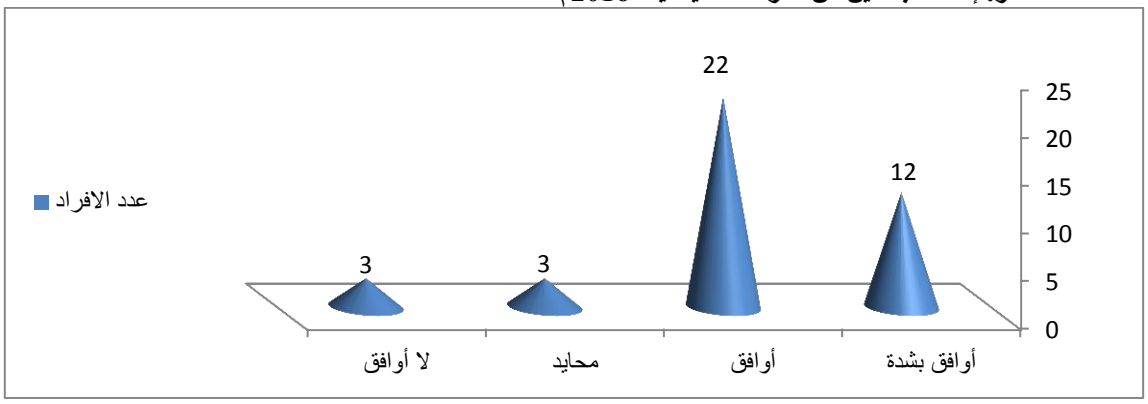

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (22/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص تقييم مدي فاعلية الرقابة الداخلية في أنظمة البنوك التجارية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتعثر المالي ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة.	5	أوافق بشدة
2	توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة.	5	أوافق بشدة
3	وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.	3	محايد
4	السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.	3	محايد
5	المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية.	2	لا أوافق
	جميع العبارات	3	محايد

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة.	2	21.44
2	توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة.	2	10.64
3	وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.	4	10.00
4	السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.	4	8.40
5	المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية.	3	10.68

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (21.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (10.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (8.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (10.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير

الموافقين على أن المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	39	%28.0
أوافق	39	%28.0
محايد	23	%16.0
لا أوافق	27	%19.2
لا أوافق بشدة	12	%8.8
المجموع	140	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

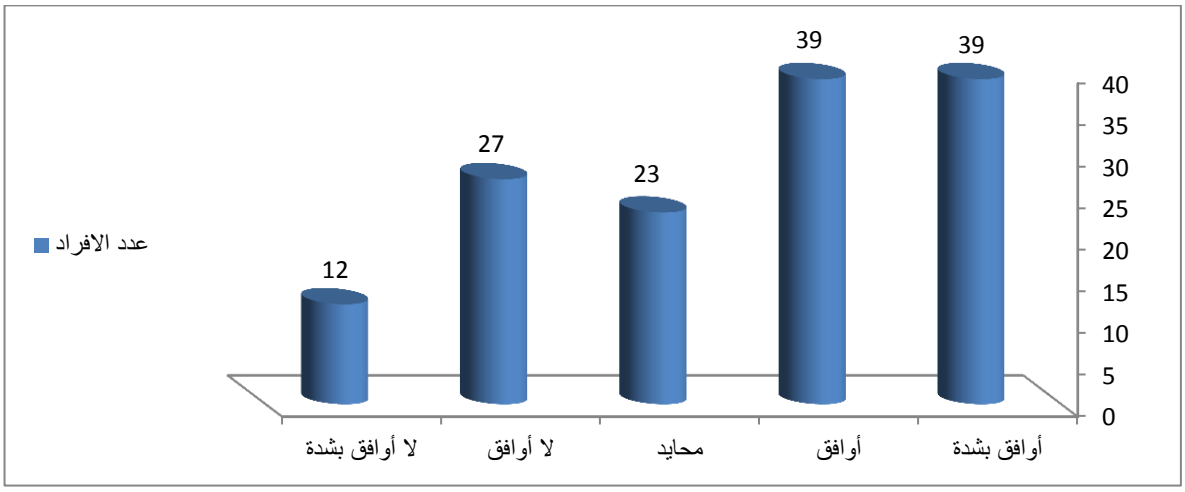

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2001م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة، و(24) إجابة وبنسبة (19.2%) غير موافقة، و(20) إجابة وبنسبة (16.0%) محايدة، و(11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (16.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتعثر المالي.** " قد تحققت .

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الإئتمانية والتعثر المالي ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.	5	أوافق بشدة
2	يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.	5	أوافق بشدة
3	كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.	5	أوافق بشدة
4	تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية.	2	لا أوافق
5	المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي.	4	أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أنه يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)
نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.	3	13.88
2	يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.	2	9.92
3	كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.	3	18.36
4	تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية.	4	4.40
5	المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي.	2	7.76

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (13.88) وهذه القيمة أكبر

من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (9.92) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (18.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (4.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين

إجابات أفراد العينة على أن تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (7.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	59	%42.4
أوافق	53	%37.6
محايد	9	%6.4
لا أوافق	15	%10.4
لا أوافق بشدة	4	%3.2
المجموع	140	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

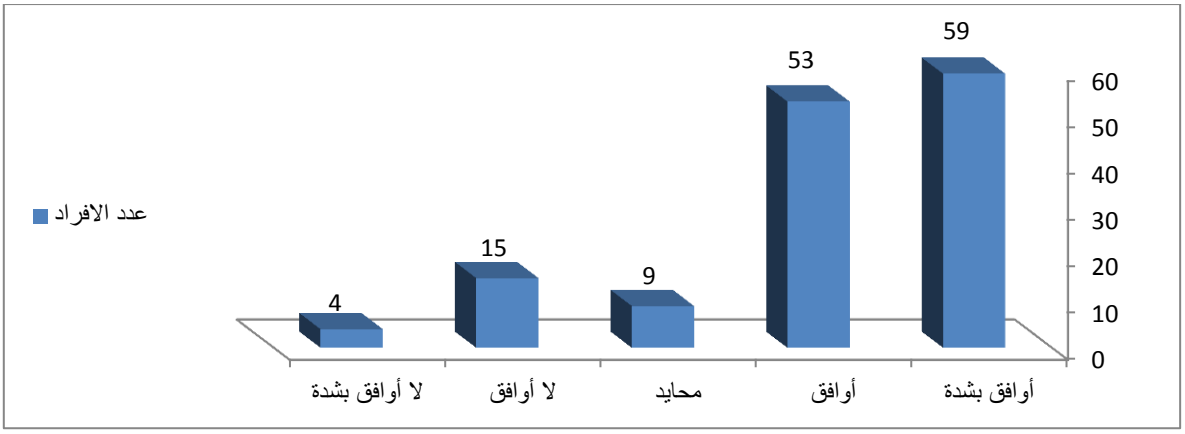

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (2/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (53) إجابة وبنسبة (42.4%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(47) إجابة وبنسبة (37.6%) موافقة، و(13) إجابة وبنسبة (10.4%) غير موافقة، و(8) إجابات وبنسبة (6.4%) محايدة، و(4) إجابات وبنسبة (3.2%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (85.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الإئتمانية والتعثر المالي** " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والتعثر المالي ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)
الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي.	4	أوافق
2	توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.	4	أوافق
3	تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي.	4	أوافق
4	تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.	4	أوافق
5	توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)
نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي.	3	19.64
2	توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.	4	12.80
3	تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي.	3	12.60
4	تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.	3	11.00
5	توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.	3	15.48

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (19.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (12.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يتم توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (15.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	39	%28.0
أوافق	69	%49.6
محايد	18	%12.8
لا أوافق	12	%8.8
لا أوافق بشدة	2	%0.8
المجموع	140	%100.0

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

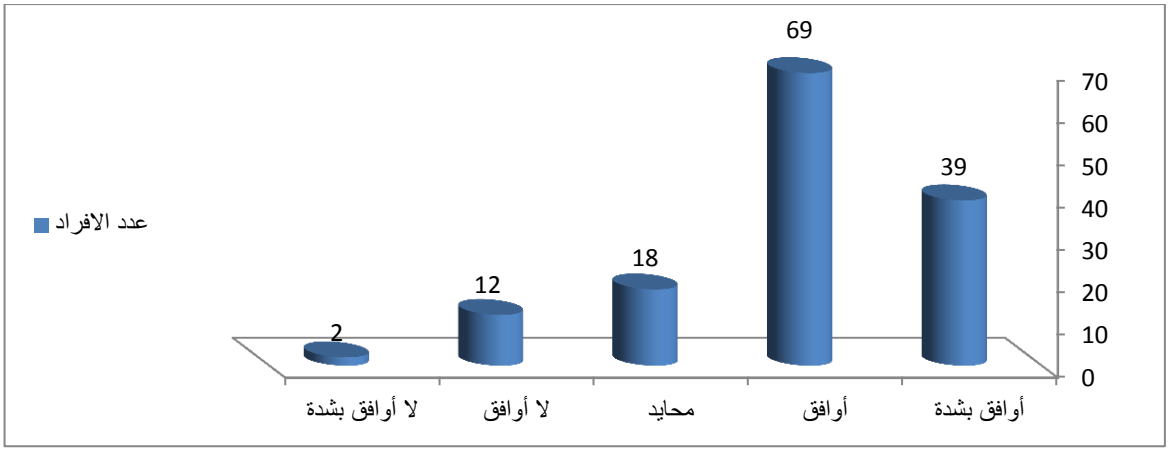

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (62) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة، و(16) إجابة وبنسبة (12.8%) محايدة، و(11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة، وإجابة واحدة وبنسبة (0.8%) غير موافقة على ذلك وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (92.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والتعثر المالي** " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) أدناه:

الجدول (10/3/3)
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتعثر المالي	16.88
2	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الإئتمانية والتعثر المالي	85.68
3	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والتعثر المالي	92.88

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، 2016م

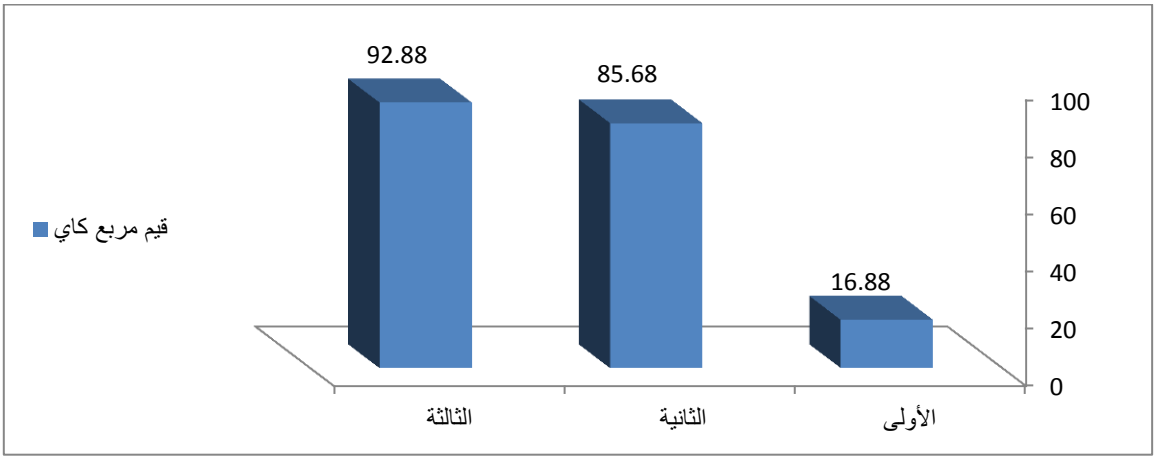

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

الشكل (4/3/3)
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (92.88)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (85.68)، وأخيراً تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثالثة اعتماداً على أكبر ثالث قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (16.88).

أولاً:

النتائج :

توصل الباحثون إلى النتائج الأتية :

1. توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة ورشيدة.
2. وضع خطط وسياسات جيدة للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.
3. السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.
4. دراسة عناصر إدارة المخاطر توفر معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.
5. كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.
6. المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي.
7. توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.
8. تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.
9. توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.

ثانياً:

التوصيات:

أوصى الباحثون بالأتي :

1. ضرورة توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها لتساعد إدارة المخاطر في إتخاذ القرارات السليمة والرشيدة.
2. ضرورة وضع الخطط والسياسات الجيدة للنشاط التمويلي للتحكم في المخاطر المالية.
3. ضرورة وضع السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي لضبط مخاطر التعثر المالي.
4. رفع كفاءة إدارة المخاطر في تحليل المعلومات المالية لتقليل مخاطر التعثر المالي.
5. توفير إدارة مخاطر المعلومات لتحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.
6. ضرورة عدم تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري لتجنب مخاطر العثر المالي.
7. توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي لتقليل مخاطر العثر المالي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. خالد وهيب الراوي ،ادارة المخاطر المالية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان،2006م.
2. د.إدوارد ب.بورودزيكيس،ترجمة د.أحمد المغربي،1991م.
3. طارق حماد عبدالعال، إدارة المخاطر ، 1996م.
4. محمد أحمد حسن الخضيري، الديون المتعثرة- الظاهرة- الأسباب – العلاج، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
5. محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدمات العملية، دار وائل للنشرالأردن، 2000م.
6. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الناشر مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، سنة النشر2006م.
7. يونس علي حسن، الأفلاس في القانون التجاري المصري، الناشر(د.م.د.ن) 1970م.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. إبتسام مصطفى العبد وآخرون (ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي ، الأسباب والحلول) بحث لنيل درجة البكلاريوس ، معهد المصارف العالي لدراسات المصرفية .
2. أحمد المغربي، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، 2008م.
3. انجروا ، نموزج كيدا، 2007م.

4. بوزيدي لمجد ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال،تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تحت جامعة احمد بوقرة ،بومرداس، DOUDAH)عنوان إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة 2009-2008 .
5. حازم أحمد حسن علي (مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية) ، جامعة السودان للعلوم والتكننولوجيا.
6. الحسني صادق، التحليل المالي المحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطيقاتها، عمان ، ط1، 1998م.
7. د.اسامة عزمي سلام ،د.شقيري نوري موسى ،إدارة الخطر والتامين، 2007م.
8. سيد أحمد محمد أحمد عبد العزيز (تقديم كفاءة المصارف التجارية في السودان في إدارة السيولة المتقدمة) ، رسالة دكتورا في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
9. عباس أحمد العباس عبد الرحيم (أثر إدارة المخاطر في حل مشاكل السيولة بالمصارف السودانية) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
10. عبدالعال أبراهيم بابكر (الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر علي السلامة المصرفية) رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
11. علي فلاح الزغبي ـ جامعة الزيتونة الاردنية ـ جامعة الاسراء الخاصة، دور ادراره المخاطر في تعزيز عملية اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي (دار النشر الاستطلاعيه) بحثر مقدم للمؤتمر العلمي السنوي جامعة الزيتونة الاردنيه 2007م.
12. عمارإكرم عمر الطويل، 2008م، مدى إعتماد المصادر على التحليل المالي التنبؤ، ماجستير.

13. محسن عبدالقادر العمراني (أثر مشكلة السيولة لموارد الإستخدامات في الجهاز المصرفي) ، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
14. محمد الشيخ البخيت(أثر مخاطر التمويل علي تركيبة الموارد المصرفية)، رسالة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
15. محمد نور الدايم عبد الرحيم (تقويم المخاطر وأثرها علي تقرير المراجع الجارجي) ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
16. مشاعر عوض (آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة) رسالة ماجستير في المحاسبة المالية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
17. نصرالدين رمضان (دورالمعلومات المحاسبية والمالية في ‘دارة مخاطر السيولة) رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
18. نهى عبدالرحيم يعقوب سليمان (أساليب تغطية التمويل في البنوك التجارية) رسالة ماجستيرتكاليف ومحاسبة إدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثالثاً: أخرى

1. الجمعية المصرية لإدارة الخطر، 2009م.
2. www.fibsudan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكمولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع

إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل ، بعنوان : **دور إدارة المخاطر في الحد من التعثر المالي** ، لذا نأمل الإستفادة من خبراتكم من خلال إبداء أرائكم حول عبارات الأستبانة علماً بأن البيانات ستحظى بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث ،،،

الباحثون :

النعيم آدم أحمد عثمان
عبدالرحمن عادل محمد عبدالعال
هاجر عبدالحليم محمد الحسن
وسام حمدي سليمان فضل
وضاح عزالدين بابكر أبومرين

القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) أمام ما يلائمك :

1. العمر :

30 سنة فأقل ☐ من 31 – 40 سنة ☐

من 41 – 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

2. المؤهل العلمي :

دبلوم وسيط ☐ بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى ☐

3. التخصص العلمي :

محاسبة ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

4. المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة سودانية ☐ أخرى ☐

5. المركز الوظيفي :

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

مراجع خارجي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐

أخرى ☐

6. سنوات الخبرة :

5 سنة فأقل ☐ من 6 – 10 سنة ☐ 11 – 15سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني : عبارات الفرضيات

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المالية والتعثر المالي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. نجاح مهمة النشاط التمويلي تحدد بنسبة المخاطر الموجودة لدى المنشأة.					
2. توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها تساعد إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات سليمة.					
3. وضع خطط وسياسات للنشاط التمويلي تؤدي إلى التحكم في المخاطر المالية.					
4. السياسات الإدارية الفعالة في النشاط التمويلي تؤدي إلى ضبط مخاطر التعثر المالي.					
5. المعلومات التي توفرها إدارة المخاطر النشاط التمويلي تفي بأغراض إتخاذ القرارات الائتمانية.					

الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الإئتمانية والتعثر المالي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تحليل وتفسير إدارة المخاطر للقوائم يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان.					
2. يمكن من خلال دراسة عناصر إدارة المخاطر التوصل إلى معلومات تساعد في التقليل من خطر التعثر المالي.					
3. كفاءة تحليل إدارة المخاطر للمعلومات المالية تقلل من مخاطر التعثر المالي.					
4. تقوم المؤسسات باستخدام إدارة المخاطر الإئتمانية في توقع المخاطر المستقبلية.					
5. المعلومات التي يوفرها النشاط الإئتماني تمكن من التنبؤ بالعائد والمخاطر على العثر المالي.					

الفرضية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة والتعثر المالي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تساعد إدارة مخاطر السيولة في الحد من التعثر المالي.					
2. توفر إدارة مخاطر معلومات تفيد في تحديد حجم الأموال المستثمرة وبالتالي تجنب العثر المالي.					
3. تعمل إدارة مخاطر السيولة في تحديد بيانات العملاء من حيث السيولة مما يقلل من مخاطر العثر المالي.					
4. تجاهل تحليل وتفسير معلومات النشاط الاستثماري يؤدي إلى زيادة مخاطر العثر المالي.					
5. توفر إدارة مخاطر السيولة البيانات اللازمة عن العملاء من حيث تاريخهم التمويلي مما يقلل من مخاطر العثر المالي.					